

«هيئة الاستثمار» تحدد لـ «زين» 3 حالات لمراجعة سياسية توزيع أرباح

8.087% سجلوا عدم موافقة
على تقرير الحوكمة ولجنة التدقيق

28.035% رفضوا تفويض مجلس الإدارة
شراء أو بيع أسهم الخزانة

نفيها، ولا يعد ذلك مسوغاً للبت فيه في هذه الجلسة، وبالتالي وفقاً للملاحظات القانونية لم يتم إدراج المقترحين في جدول الأعمال لمخالفتها قانون الشركات.

إيضاحات وأرقام

بشأن مقترحات الهيئة العامة للاستثمار بخصوص توزيعات الأرباح والنقاط التي حددتها، فقد أوضح رئيس الجمعية العمومية ما يلي:

- صافي الدين يبلغ حالياً 2.19 مرة مقابل الحد الأقصى 3.50 مرات.
- يبلغ معدل صافي الدين إلى حقوق الملكية 0.8 مرة، مقارنة بحد أقصى 1.5 مرة حسب اتفاقيات التمويل، ما يعكس متانة المركز المالي للمجموعة.
- صافي التدفقات النقدية المحولة من الشركات التابعة إلى مجموعة زين 201 مليون دينار.
- تم التأكيد على أن قرارات توزيع الأرباح تستند في المقام الأول إلى قوة التدفقات النقدية التشغيلية.

جدير ذكره أن نصاب الحضور بلغ 77.678% من إجمالي رأس المال، بما يعادل 3.361 مليار سهم منهم 12.97% حضور إلكتروني.



من جهته أوضح رئيس الجمعية العمومية بأن الطلبات التي تقدم بها أحد المساهمين لا تتوفر فيها شروط الاستعجال المبرر لإدراجها في جدول الأعمال وفقاً للمادة 213 من قانون الشركات، وذلك على النحو التالي:

1. فيما يخص التصويت التراكمي، فإن النظام الأساسي للشركة لم يأخذ بنظام التصويت التراكمي، وعليه فإن تغيير نظام التصويت يستلزم تعديل النظام الأساسي للشركة، وهو من اختصاص الجمعية العمومية غير العادية وحدها وفق المادة 218 من قانون الشركات ولا يجوز للجمعية العمومية النظر فيه.
2. وفيما يخص العلاقة بين المرشحين، فإن إثبات وجود تكتل اقتصادي بين المساهمين من اختصاص الجهات الرقابية والقضائية، وللمساهمين اللجوء إليها لإثبات هذه العلاقة أو

بتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية 2025، فيما امتنع عن التصويت 2.389% ووافق على البنك 89.524%.

وسجلت الجمعية العمومية عدم موافقة 28.035% من نسبة الحضور على بند تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهم الشركة، في حين وافق على البند 71.637%.

وشهد بند انتخاب مجلس الإدارة امتناع مساهمين من نسبة الحضور الإجمالية للجمعية بنسبة 15.548% «حضور إلكتروني».

مقترحات مساهم

تقدم أحد المساهمين في شركة زين بطلبات تضمنت مقترحين، الأول يتعلق بتغيير نظام التصويت إلى نظام التصويت التراكمي، والمقترح الثاني إثارة مسألة وجود علاقة بين بعض المرشحين تجعلهم تكتلاً اقتصادياً واحداً.

منحت الهيئة العامة للاستثمار مجلس إدارة زين المرونة اللازمة في تحديد سياسة توزيع الأرباح، سواء بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي حسب ما يراه، لكن الهيئة أوصت مجلس الإدارة بدراسة ومراجعة سياسة التوزيعات عند تحقيق أو اقتراب أي من المؤشرات التالية:

1. اقتراب نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من 3 مرات.
2. تجاوز نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية نسبة 100%.
3. حال شكلت مكاسب إعادة تقييم القيمة العادلة غير المحققة للأصول غير السائلة جزءاً جوهرياً من ربحية السهم المعلنة بما لا يعكس تدفقات نقدية فعلية.

وقالت هيئة الاستثمار أنه على ضوء نتائج هذه المراجعة يتم تقييم مدى ملاءمة مستوى التوزيعات النقدية، بما يحقق التوازن بين عوائد المساهمين واستدامة المركز المالي، مع إعطاء الأولوية لتعزيز الأرباح المرحلة وخفض مستويات الرفع المالي.

في سياق متصل سجل مساهمون يملكون 8.087% من إجمالي الحضور في الجمعية العمومية عدم موافقتهم على البند الثاني الخاص

السوق... شامل

251.57 مليون دينار مناقصات لشركات تضمن تشغيل ثلاث سنوات

15.4 مليون خسارة تعكس ثقة واستقرار تحت ضغط ظروف استثنائية



اتفاقيات وتحالفات تتم استعداداً لمرحلة ما بعد طي صفحة الأحداث

| كتب محمود محمد:

الشركات، وهي تحسن نسب ومستويات التدفقات الناتجة عن الاستثمارات التابعة والزميلة، حيث أن إحدى شركات الخدمات بلغت تدفقاتها من التوابع أكثر من 200 مليون دينار، أيضاً حجم التوسعات والانتشار الإقليمي والعالمي سيحقق توازن نسبي يمتص حدة أي تأثيرات.

أيضاً من أبرز الملاحظات استمرار التحالفات والتعاقدات والتعاون المالي والشركات التجارية بين الجامعات والشركات والبنوك، استعداداً لمرحلة ما بعد طي صفحة الأحداث التي تقترب ببطءٍ وعسر.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.07%، بينما انخفض "العام" بنحو 0.04%، و"الرئيسي 50" بـ 0.49%، و"الرئيسي" بـ 0.64% عن مستوى الخميس الماضي.

سجلت البورصة تداولات بقيمة 64.5 مليون دينار، وزعت على 250.26 مليون سهم، بتنفيذ 17.27 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 4 قطاعات في مقدمتها منافع بـ 0.72%، بينما تراجع 9 قطاعات على رأسها التأمين بـ 2.70%.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 50 سهماً على رأسها "امتيازات" بـ 9.97%، بينما تراجع سعر 70 سهماً في مقدمتها "الإعادة" بواقع 9.47%، واستقر سعر 11 سهماً.

وجاء سهم "إنوفست" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 18.76 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 10.93 مليون دينار.

في الوقت ذاته أعلنت شركتين في البورصة عن مناقصتين بقيمة 251.576 مليون دينار كويتي بما يعادل نحو 817.6 مليون دولار أمريكي، وهي مبالغ قياسية بمقاييس الأوضاع والظروف الراهنة، وفي الوقت ذاته تضمن هذه المناقصات للشركات حالة تشغيل لما يتراوح بين 3 إلى 5 سنوات تقريباً، وهي سلسلة من عدة مناقصات ضخمة تم طرحها وبالتبعية هذه المناقصات تصب في قطاع المصارف الممول الرئيسي لهذه الأعمال.

عجلة التنمية والمشروعات التوسعية والتطويرية متواصلة ولم تتوقف، والتوقعات بأن ترتفع وتيرة المناقصات والمشاريع أكثر مما كان متوقع عقب حسم الإتفاقيات المتعلقة بوقف النزاع الدائر حالياً.

مستويات الأسعار الراهنة في السوق منها ما هو مشجع ومحفز استثمارياً، ومنها ما هو منخفض المخاطر جداً، حتى في أسوأ سيناريو، «تصفية الشركة»، يمكن أن يحصل المساهم في بعض الكيانات على أعلى من قيمة الاستثمار.

أمس تمثلت قوة الاستقرار والثبات في السوق بمقاومة قلصت خسائر السوق لتتصلح في 15.4 مليون دينار كويتي فقط، حيث استقرت القيمة السوقية عند 51.844 مليار دينار كويتي، وحافظت قيمة السيولة المتداولة على مستوى 64.503 مليون دينار كويتي.

تراجعت قيمة السيولة 13.7% والصفقات 12%، وكمية الأسهم المشمولة بالتداول 9.4%، ثمة معطيات أخرى يمكن قراءتها من واقع أرقام بعض

ثبات وتماسك وقوة وصلابة، كلها صفات اكتسبتها بورصة الكويت في وجه الأزمة الحالية، ولعل من أهم وأبرز مكاسب البورصة هو اكتسابها مناعة إضافية تجعلها أكثر رسوخاً واستقراراً على المدى البعيد، نتاج التمسك والتدفق المتواصل للسيولة.

استقر السوق في جلسة افتتاح الأسبوع رغم الأجواء المحيطة بالمفاوضات الرامية إلى إنهاء الأزمة الراهنة، وفي ظل استمرار اكتشاف الحكومة لبعض الأذرع والخلايا، إلا أن السوق قرأها من المنظور الإيجابي البحت الذي يصب في خانة الاستقرار واليقظة والحرص على المصلحة العامة، وتعبيد الطريق أمام كل ما يحقق الطمأنينة على كل المستويات.

الأرقام وفقاً للمدارس الاقتصادية تبوح بما لا تبوح به العناوين، وتحدثت أبلغ حديث، فبالرغم من حالة الهدوء لكن خسارة السوق أمس بلغت فقط 15.4 مليون دينار كويتي، في ظل محافظة السيولة على مستوياتها المرتفعة وفقاً لمقاييس الأجواء الراهنة.

مرونة البورصة تمثل عامل جذب كبير، فهناك سائلية عالية وديناميكية هائلة تسمح بالدخول والخروج السلس والسهل والمرن وبربح معقول.

البورصة أمس كانت على موعد مع حدثين، الأول عدم النجاح المنتظر لجولة المفاوضات الأولى، لكن اليقين بأن العودة لنقطة الصفر لن تكون من جولة واحدة فهناك فرص وآمال.



عثمان أيمن بودي



مشاري أيمن بودي

إعادة تشكيل مجلس إدارة «راسيات» برئاسة مشاري بودي

أعلنت شركة راسيات القابضة إعادة تشكيل مجلس إدارتها برئاسة مشاري أيمن بودي وعثمان أيمن بودي نائباً لرئيس مجلس الإدارة ورئيس تنفيذي.

وضم مجلس الإدارة كل من حمد قيس الدويري وصالح محمد الرومي، وعبدالله أيمن بودي، وحمد على البحر، وعبدالرزاق جمال العثمان، ويوسف صالح الفضالة.

وجدير ذكره أن «راسيات» حققت أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 2.45 مليون دينار، مقارنة بـ 965.12 ألف دينار في العام الذي يسبقه، بزيادة سنوية تقدر بنسبة 154.30%.

إفصاحات البورصة

ريادة في الشفافية والأسبقية «البتروولية»: 10% نمو أرباح الربع الأول 2026

بشرة خير للنتائج لشركة نشاطها التشغيلي في القطاع النفطي

11.39 فلس للسهم الواحد. وأوضحت أنها ستقوم بالإعلان عن طريق شركة بورصة الكويت وهيئة أسواق المال عن النتائج النهائية للربع الأول لعام 2026 بعد مراجعتها من قبل مدقق الحسابات خلال الثلاثة أسابيع القادمة.. وسجلت «بتروولية» أرباحاً في العام الماضي بقيمة 10.17 مليون دينار، بنمو 12.85% عن مستواها في العام المنتهي بـ 31 ديسمبر عام 2024 البالغ 9.01 مليون دينار.



استمراراً للأسبقية والشفافية التي تنتهجها شركة المجموعة البتروولية المستقلة، أعلنت الشركة أمس عن انتهاء الإدارة المالية للشركة من إعداد النتائج الأولية لأداء الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2026. وتوقعت «بتروولية» وصول صافي الربح إلى 2.27 مليون دينار كويتي تقريباً؛ أي ما يعادل 12.53 فلس للسهم الواحد، مقارنة بصافي ربح يبلغ 2.06 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025؛ أي ما يعادل

9.08% نمو في أصول 130 شركة مدرجة بقيمة 15.58 مليار دينار

الصحية والمنافع. يُشار إلى أن الشركات المذكورة سجلت أرباحاً في عام 2025 بقيمة 2.53 مليار دينار، بانخفاض 6.63% قياساً بمستواها في العام الذي يسبقه البالغ 2.71 مليار دينار، وحققت صافي ربح في الربع الرابع من عام 2025 بقيمة 434.77 مليون دينار، بتراجع 31.89% عن مستواه في الفترة المناظرة من 2024 البالغ 638.30 مليون دينار.

وهيمن قطاع البنوك على 73.88% من إجمالي أصول 130 شركة مُعلنة مدرجة ببورصة الكويت بقيمة 138.33 مليار دينار، ويليه الخدمات المالية بحصة 12.92% قيمتها 24.20 مليار دينار، ثم الاتصالات بنسبة 4.24% أو 7.94 مليار دينار، والعقار بقيمة 6.95 مليار دينار أو 3.71% من الإجمالي. فيما استحوذت 17 شركة مدرجة ذات أصول مليارية على نحو 90.46% من إجمالي أصول الشركات المتوافقة في سنتها المالية، بقيمة إجمالية تبلغ 169.38 مليار دينار، وذلك وفق الإحصائية.

وضمنت القائمة البنوك التسعة المدرجة، مدفوعة بثقلها التشغيلي واتساع قواعدها التمويلية واستمرار هيمنة القطاع المصرفي على هيكل الأصول في السوق، وتصدر بذلك بنك الكويت الوطني البورصة كأكبر الشركات من حيث الأصول بقيمة 45.61 مليار دينار، تلاه بيت التمويل الكويتي «بيتك» بـ 42.76 مليار دينار، فيما تذيّل القائمة شركة أجيليتي للمخازن العمومية بأصول قيمتها 1.08 مليار دينار.

نجحت 130 شركة في البورصة في تعزيز قاعدة أصولها، مضيئة نحو 15.58 مليار دينار تعادل (50.50 مليار دولار) خلال العام السابق، بما يعكس نمواً سنوياً قدره 9.08%، بالتزامن مع تسجيل 17 شركة أصولاً مليارية.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لأصول 130 شركة مدرجة ببورصة الكويت متوافقة في سنتها المالية تنتهي في 31 ديسمبر 2025 نحو 187.24 مليار دينار (606.88 مليار دولار)، مقارنة بـ 171.66 مليار دينار (556.38 مليار دولار) في ختام عام الذي يسبقه، في إشارة إلى استمرار التوسع في الميزانيات رغم الضغوط الربحية. كما ارتفعت أصول الشركات المذكورة بنسبة 2.74% أو 5 مليارات دينار (16.21 مليار دولار) عن مستواها في ختام سبتمبر 2025 (الربع الثالث) البالغ حينها 182.25 مليار دينار (590.70 مليار دولار).

وحسب الإحصائية، فإن الأسهم المشاركة البالغ عددها 130 شركة توزيع على 13 قطاعاً، بواقع 9 بنوك، و42 شركة خدمات مالية، و8 شركات تأمين، و25 شركة عقار - دون شركة دلقان العقارية التي لم تعلن بعد عن النتائج المالية - و20 شركة بقطاع الصناعية، و10 شركات بقطاع الخدمات الاستهلاكية، و5 شركات في قطاع الطاقة.

وضمنت الإحصائية أيضاً 4 شركات في قطاع الاتصالات، وشركتين لكل من المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية، وشركة بكل من قطاعات التكنولوجيا والرعاية



إفصاحات البورصة

«سفن» مناقصة بقيمة 174.2 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن تسلم كتاب ترسية عقد بقيمة 174.24 مليون دينار تتبع شركة نفط الكويت. وأشارت «سفن» إلى أن ذلك العقد الثالث من مناقصة مشروع إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها - شمال الكويت. وكانت الشركة قد أعلنت في فبراير 2026، صدور قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات بالموافقة على ترسية العقد على الشركة التي سجلت رابع أقل الأسعار به.

«أرجان» إعادة ترتيب شروط تسهيلات قائمة

أعلنت شركة الأرجان العالمية العقارية أنها بصدد مفاوضات مع أحد البنوك المحلية الدائنة؛ لإعادة ترتيب شروط التسهيلات المصرفية القائمة. يأتي ذلك في إطار سعي الشركة إلى إدارة التزاماتها المالية، وتعزيز مركزها المالي. وتؤكد «أرجان» أن ما تم تقديمه للبنك يُعد مقترحاً مبدئياً غير ملزم، ولا يترتب عليه أي التزام تعاقدي على الشركة؛ إذ لا تزال المناقشات جارية، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق نهائي حتى تاريخه. ونوهت بأنه لا يوجد أي أثر مالي في الوقت الحالي تبعاً للمعلومة الجوهرية المعلنة.

«المشتركة»:

مناقصة بقيمة 77.3 مليون دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات صدور حكم أول درجة في دعواها ضد وزارة الأشغال العامة، وتسلم كتاب ترسية مناقصة بـ 77.34 مليون دينار.

أوضحت «المشتركة» أن المحكمة الكلية أصدرت حكماً لصالحها في دعواها التي تختص بنذب خبير لعقد إنشاء وإنجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الجزء الأوسط من طريق الجهراء.

كما قضى بإلزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للمدعية قيمة الدفعة الختامية بمبلغ وقدره 198.42 ألف دينار، بالإضافة إلى الفوائد القانونية لهذا المبلغ بواقع 7% سنوي اعتباراً من تاريخ الاستحقاق الحاصل في 10 يناير 2018 وحتى تمام السداد.

تضمن الحكم أيضاً إلزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للمدعية مبلغاً بـ 263.4 ألف دينار، قيمة رسوم وتكاليف تمديد كفالة الإنجاز المسددة عن الفترة من 10 يناير 2018، وحتى 30 يونيو 2025، بالإضافة إلى رسوم تجديد هذه الكفالة بواقع 2.98 ألف دينار اعتباراً من مطلع يوليو 2025 وحتى تمام الإفراج عن كفالة الإنجاز.

«الصفاء»:

5% منحة عن 2025

أوصى مجلس إدارة شركة الصفاء للاستثمار للجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال بما يُمثل توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% من رأس المال المصدر والمدفوع.

ويبلغ رأس مال «الصفاء» يبلغ 31.75 مليون دينار، موزع على 317.52 مليون سهم مُصدر، منهم 285.97 مليون سهم قائم، و31.55 مليون سهم خزينة.

«الكوت»: توزيع أرباح نقدية بقيمة 4.04 مليون دينار

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة الكوت للمشاريع الصناعية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025 بنسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع 40 فلس للسهم الواحد بما يعادل مبلغ 4.04 مليون دينار كويتي بعد خصم أسهم الخزينة.

وأوضحت الشركة أن التوزيعات، للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 4 يونيو 2026 مع تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني في حالة تعذر الإعلان عن تأكيد تاريخ الاستحقاق وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.



بورصات خليجية

تراجع طفيف لمؤشر «تاسي» بنسبة 0.25% بواقع 28.5 نقطة

نشاط انتقائي على أسهم متوسطة وصغيرة بعدة قطاعات



تصدرها سهم شركة المطاحن الرابعة، حيث هبط السهم بنسبة 3.85% ليغلق عند سعر 3.75 ريال للسهم الواحد، وبلغت قيمة التداولات المنفذة على السهم نحو 16.14 مليون ريال.

وتراجع سهم شركة صالح الراشد بنسبة 3.23% ليصل إلى مستوى 60 ريال، مسجلاً تداولات بلغت قيمتها 23.09 مليون ريال، كما انخفض سهم شركة الأندية للرياضة بنسبة 2.97% ليغلق عند 6.54 ريال، وسط سيولة متداولة بلغت 24.01 مليون ريال.

وانخفض سهم شركة الأصيل بنسبة 2.95% ليغلق عند 3.62 ريال، بقيمة تداول بلغت 1.49 مليون ريال، وسجل سهم الماجد للعود تراجعاً بنسبة 2.90% ليصل إلى 157.3 ريال، محققاً سيولة متداولة بلغت 12.74 مليون ريال.

وامتدت موجة الهبوط لتشمل سهم شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك) بنسبة 2.51% ليغلق عند 28.76 ريال، بقيمة تداولات ناهزت 19.55 مليون ريال، كما سجلت الشركة الكيمائية السعودية تراجعاً بنسبة 2.49% ليصل سعر السهم إلى 7.84 ريال، وشهد السهم نشاطاً بيعياً مكثفاً حيث بلغت قيمة التداولات عليه 64.98 مليون ريال، وهي من أعلى القيم المسجلة بين الأسهم الخاسرة في جلسة أمس.

وجاء سهم شركة كيماونول في مقدمة الأسهم الراجحة خلال الجلسة، حيث قفز بنسبة 7.37% ليغلق عند مستوى 9.18 ريال. وبلغت قيمة التداولات على السهم نحو 35.6 مليون ريال، وحقق سهم المجموعة السعودية مكاسب قوية بلغت نسبتها 6.80%، منهيًا التداولات عند سعر 14.44 ريال، وبقية تداول إجمالي بلغت 46.39 مليون ريال، وهي من أعلى القيم بين الشركات الراجحة.

وسعد سهم شركة اللجين بنسبة 4.09%، ليغلق عند مستوى 27.98 ريال. وسجل السهم تداولات بقيمة 32.02 مليون ريال، وسط تحركات سعرية إيجابية شهدتها شركات إنتاج البتروكيماويات خلال ساعات التداول.

وأغلق سهم صادرات بارتفاع نسبته 3.90% ليصل إلى سعر 2.4 ريال. وشهد السهم نشاطاً مكثفاً من حيث السيولة، حيث بلغت قيمة التداولات عليه 63.27 مليون ريال، كما سجل سهم شركة الحفر العربية نمواً بنسبة 3.80% ليغلق عند 84.65 ريال، محققاً سيولة بلغت 40.19 مليون ريال.

سهم المطاحن الرابعة يتصدر الخسائر

وفي المقابل، شهدت جلسة أمس الأحد ضغوطاً بيعية واضحة استهدفت مجموعة متنوعة من القطاعات،

أنهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الأحد على انخفاض بنسبة 0.25%، فاقداً 28.53 نقطة ليغلق عند مستوى 11,314.64 نقطة. وشهدت الجلسة تراجع أداء 159 شركة مقابل ارتفاع 100 شركة، بينما استقرت أسعار 10 شركات دون تغيير، وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات 3.45 مليار ريال من خلال تداول 224.93 مليون سهم.

وتحرك المؤشر خلال الجلسة في نطاق بلغ 86.22 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 11,355.63 نقطة، بينما كان أدنى مستوى سجله عند 11,269.41 نقطة، بعد أن افتتح الجلسة عند مستوى 11,299.58 نقطة.

وقال عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية، سعد آل ثقفان، إن التقلبات في سوق الأسهم السعودية سوف تستمر حتى حسم مصير الاتفاق بين أميركا وإيران. وأضاف آل ثقفان في مقابلة مع «اقتصاد الشرق»، أن التطورات الجيوسياسية أصبحت المحرك الرئيسي للأسواق حالياً ونتائج الشركات تأثرها ثانوي.

17 قطاعاً باللون الأحمر

وجاء تراجع مؤشر «تاسي»، في ظل هبوط 17 قطاعاً، بقيادة 3 قطاعات كبرى تصدرها الاتصالات بتراجع نسبته 0.27%، وبلغت خسائر قطاعي الطاقة والبنوك 0.15% و0.14% على التوالي.

وشهدت بقية القطاعات أداءً إيجابياً، وتصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية المكاسب بعد صعوده 1.16%، وأغلق قطاع المواد الأساسية مرتفعاً 0.03% ليخالف أداء القطاعات الكبرى.

شهد سوق الأسهم السعودية بنهاية جلسة أمس الأحد، نشاطاً انتقائياً تركز في الشركات المتوسطة والصغيرة، حيث سجلت أسهم 10 شركات ارتفاعات تراوحت بين 3% و7.3%، مدعومة بتدفقات سيولة استهدفت قطاعات المواد الأساسية والطاقة والأغذية.

وأنتهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسي (تاسي) تعاملات أولى جلسات الأسبوع عند مستوى 11,314.64 نقطة، مسجلاً تراجعاً بنسبة 0.25%، بخسائر بلغت 28.53 نقطة.

إدراج صندوقين مؤشرات متداولة في بورصة أبوظبي

لسوق أبوظبي للأوراق المالية، أن هذه الخطوة تعكس توجه السوق نحو توسيع الفرص الاستثمارية العالمية، خاصة في مجالات النمو السريع مثل الذكاء الاصطناعي، إلى جانب حلول الدخل المتوافقة مع الشريعة، وأشار إلى تسجيل نمو قوي في تداول صناديق المؤشرات خلال مارس، ما يعكس زيادة اهتمام المستثمرين بهذه الفئة.

من جانبه، أوضح جوناثان كرين، مؤسس ورئيس «كرينشيز»، أن الصندوقين يلبيان الطلب المتزايد على أدوات استثمار مبتكرة، حيث يجمع صندوق AGIX بين الشركات المدرجة والخاصة ضمن إطار واحد يتمتع بسيولة عالية، بينما يوفر صندوق KWIN خياراً استثمارياً متوافقاً مع الشريعة يركز على توليد الدخل.

شركة «واحد إنفست»، فيقدم استراتيجية دخل بديلة متوافقة مع الشريعة، تختلف عن الأدوات التقليدية مثل الصكوك، وستكون فترة الطرح الأولي له بين 15 و21 أبريل، على أن يتم إدراجه بنهاية الشهر نفسه. يأتي هذا الإدراج المزدوج، القادم من بورصة نيويورك، في إطار تعزيز مكانة أبوظبي كمركز متناسم للمنتجات الاستثمارية المبتكرة التي تشهد طلباً عالمياً متزايداً.

وتتولى شركة أوشيان غلوبال مهمة توفير السيولة للصندوقين بهدف دعم كفاءة التداول، فيما تقوم وايستون بدور المستشار القانوني لضمان الامتثال التنظيمي وسلامة الهيكل.

توسيع الفرص الاستثمارية العالمية

وأكد عبد الله سالم النعيمي، الرئيس التنفيذي

أعلنت شركة «كرينشيز» إدراج صندوق مؤشرات متداولة جديدين في سوق أبوظبي للأوراق المالية، هما صندوق AGIX المختص بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، وصندوق KWIN الذي يركز على توليد الدخل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بحسب وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

يوفر صندوق AGIX فرصة الاستثمار في شركات الذكاء الاصطناعي المدرجة والخاصة، بما يشمل شركات بارزة مثل سببس إكس وأنتروبيك، مع تركيز على القطاعات الابتكارية ذات النمو المرتفع، ومن المقرر أن يبدأ تداوله في السوق بتاريخ 16 أبريل.

استراتيجية دخل بديلة متوافقة مع الشريعة

أما صندوق KWIN، الذي تم تطويره بالتعاون مع

بورصة قطر تتراجع 11.88 نقطة بنسبة 0.11%

ومن بين 53 سهماً نشطاً، تقدم سهم "بيمه" تراجعاً للأسهم البالغ عددها 31 سهماً بـ5.51%، بينما ارتفع سعر 22 سهماً على رأسها "العامة" بـ6.98%، واستقر 3 أسهم. وجاء سهم "قامكو" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 16.91 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم "استثمار القابضة" بقيمة 29.12 مليون ريال.

الاتصالات بـ0.65%. تراجعت السيولة إلى 361.06 مليون ريال، مقابل 454.28 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول عند 156.72 مليون سهم، مقارنة بـ160.07 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 22.74 ألف صفقة، مقابل 28.29 ألف صفقة الخميس الماضي.

أغلقت بورصة قطر تعاملات، أمس الأحد، على انخفاض؛ بضغط تراجع 4 قطاعات. انخفض المؤشر العام للبورصة 0.11% فاقداً 11.88 نقطة، عند مستوى 10629.80 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي. أثر على الجلسة تراجع 4 قطاعات، على رأسها قطاع النقل بـ1.37%، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها

الأميري

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

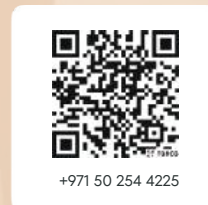
القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر مسقط يرتفع بنحو 16.36 نقطة في افتتاح الأسبوع



أوكيو لشبكات الغاز خامس بقيمة 4.58 مليون ريال.

وعلى صعيد الأسهم الأنشطة حجمًا، حافظ سهم أوكيو للصناعات الأساسية على الصدارة بحجم تداول بلغ 94.62 مليون سهم، تلاه سهم بنك صحار الدولي بحجم 59.84 مليون سهم.

كما سجّل سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج تداولات بحجم 17.58 مليون سهم، وحلّ سهم أوكيو لشبكات الغاز رابعًا بحجم 16.91 مليون سهم، ثم سهم أسيايد للنقل البحري بحجم تداول بلغ 9.65 مليون سهم.

وأنتهى المؤشر العام لبورصة مسقط مسقط 30 جلسة أمس الأحد مرتفعًا بنسبة 0.2% ليغلق عند 8,179.21 نقطة، مضيًا 16.36 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الخميس الماضي، بدعم من صعود مؤشري القطاع المالي وقطاع الصناعة.

وارتفع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.23%، كما صعد مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.08%، وفي المقابل، تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.64%.

وعلى صعيد التداولات، ارتفع حجم التداول بنسبة 57.33% ليصل إلى 226.27 مليون ورقة مالية مقارنة بـ 143.82 مليون ورقة مالية في الجلسة السابقة، كما زادت قيمة التداول بنسبة 60.06% لتبلغ 71.91 مليون ريال مقابل 44.93 مليون ريال في جلسة الخميس.

بعدما ارتفع بنسبة 9.66% ليغلق عند 0.159 ريال، وتلاه سهم الأنوار للاستثمارات بصعود 8.24% إلى 0.197 ريال.

كما ارتفع سهم أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 5.21% ليصل إلى 0.303 ريال، وصعد سهم الخدمات المالية بنسبة 5% إلى 0.210 ريال، إضافة إلى ارتفاع سهم الخليجية لإنتاج الفطر بنسبة 4.37% ليغلق عند 0.406 ريال.

وفي المقابل، تصدّر سهم مجموعة ليفا قائمة المتراجعين بانخفاض نسبته 7.84% ليغلق عند 0.341 ريال، وتراجع سهم ريسوت للأسمت بنسبة 4.70% إلى 0.142 ريال.

كما انخفض سهم إس إم إن باور القابضة بنسبة 3.77% ليصل إلى 0.23 ريال، وتراجع سهم الوطنية العمانية للهندسة بالنسبة نفسها 3.77% ليغلق عند 0.153 ريال، فيما هبط سهم الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة 3.67% مسجلًا 0.21 ريال.

أوكيو للصناعات الأساسية يتصدر الأنشطة قيمةً وحجمًا

تصدّر سهم أوكيو للصناعات الأساسية قائمة الأسهم الأنشطة من حيث قيمة التداول بعدما سجّل تداولات بلغت 28.4 مليون ريال، وتلاه سهم بنك صحار الدولي بقيمة 13.36 مليون ريال.

وجاء سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج ثالثًا بقيمة تداول بلغت 8.26 مليون ريال، ثم سهم العمانية للاتصالات بقيمة 7.1 مليون ريال، فيما حلّ سهم

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 0.2%، بإقفاله عند 8,179.21 نقطة، رابعًا 16.36 نقطة عن مستوياته بجلسة الخميس الماضي.

وارتفعت أمس مؤشرات القطاعين المالي والصناعة؛ وصعد الأول بنسبة 0.23%، مع صدارة سهم عمان والإمارات القابضة للرابحين بنسبة 9.66%، وارتفع الأنوار للاستثمارات بنسبة 8.24%.

وصعد مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.08%، مدفوعًا بارتفاع سهم أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 5.21%، وارتفع الخليجية لإنتاج الفطر بنسبة 4.37%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الخدمات وحيدًا بنسبة 0.64%، تقدم سهم مجموعة ليفا على المتراجعين بنسبة 7.84%، وبضغط سهم اس ام ان باور القابضة المتراجع بنسبة 3.77%.

وارتفع حجم التداولات أمس بنسبة 57.33%، إلى 226.27 مليون ورقة مالية، مقابل 143.82 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 60.06%، إلى 71.91 مليون ريال، مقارنة بنحو 44.93 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

عمان والإمارات القابضة يقودان الرابحين

قاد سهم عمان والإمارات القابضة الرابحين

طوق النجاة في عين العاصفة

كيف أعاد قانون الإفلاس الكويتي صياغة معادلة البقاء للشركات المتعثرة؟

بقلم المحامي: هشام الفهد



في خضم الأمواج الاقتصادية العاتية التي تضرب الأسواق العالمية، من تداعيات جيوسياسية واضطرابات في سلاسل التوريد، تنهوى العديد من الكيانات التجارية التي كانت بالأمس القريب صروحاً اقتصادية شامخة. حين تجف منابع السيولة، وتتراكم الديون كجبل من الجليد، وتصدق ساعة الاستحقاق، يجد المدين نفسه في مواجهة شبح الإفلاس المخيف. تاريخياً، كان الإفلاس يُنظر إليه كحكم بالإعدام التجاري؛ مقصلة تنهي حياة الشركة وتشتت أصولها في مزادات التصفية الجبرية. لكن، ومع تطور الفكر القانوني والاقتصادي، برز تساؤل جوهري: هل تصفية الشركة المتعثرة هو الحل الأمثل للاقتصاد، أم أن إنقاذها وإعادة هيكلتها يحقق نفعاً أكبر للدائنين والمجتمع على حد سواء؟

حقوق الدائنين بفعالية تفوق التصفية بكثير. هذه التجارب الدولية، مدعومة بتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دفعت العديد من الدول، ومنها الكويت، إلى تبني قوانين إفلاس حديثة توازن بدقة بين حق الدائن في استيفاء دينه، وحق المدين (حسن النية) في فرصة ثانية، والمصلحة الاقتصادية العليا للمجتمع في بقاء الشركات المنتجة.

التوازن الاقتصادي والقانوني: معادلة صعبة

إن براعة المشرع في قانون الإفلاس الكويتي تتجلى في قدرته على خلق توازن دقيق بين مصالح متعارضة. فمن جهة، هو يحمي المدين المتعثر (حسن النية) من بطش الدائنين ويمنحه فرصة للنهوض. ومن جهة أخرى، هو يضع ضمانات صارمة لمنع التلاعب، حيث يعاقب بشدة المدين «التدليسي» الذي يخفي أصوله أو يفتعل الإفلاس للتهرب من ديونه.

كما أن القانون يحمي الدائنين من خلال إشراكهم في التصويت على خطط التسوية وإعادة الهيكلة، ويضمن ألا يكون العائد الذي سيحصلون عليه بموجب الخطة أقل مما سيحصلون عليه في حالة التصفية الفورية.

ثقافة قانونية جديدة

إن قانون الإفلاس الكويتي رقم 71 لسنة 2020 ليس مجرد مجموعة من النصوص الإجرائية، بل هو تغيير عميق في «الثقافة القانونية والاقتصادية». إنه إقرار بأن التعثر المالي هو جزء طبيعي من دورة حياة الأعمال، وأن الفشل في مشروع لا يعني النهاية الحتمية للتاجر.

في عالم يتسم باللايقين الاقتصادي، تمثل آليات التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة «قوارب نجاة» للشركات التي تتقاذفها أمواج الأزمات. إن الإدارة الحصيفة هي تلك التي تستشرف الخطر قبل وقوعه، وتبادر إلى استخدام هذه الأدوات القانونية المتقدمة لحماية كياناتها، مدركة أن القضاء لم يعد مقصلاً للإعدام التجاري، بل أصبح شريكاً في هندسة الإنقاذ المالي وصناعة الأمل.

للطلب، يتم وقف المطالبات القضائية وإجراءات التنفيذ ضد الشركة، مما يمنحها «فترة التقاط الأنفاس» اللازمة لإعادة ترتيب أوراقها، وصياغة خطة تسوية تتضمن جدولة الديون أو خفضها، دون أن تفقد الإدارة سيطرتها على الشركة.

إعادة الهيكلة: هندسة الديون للحفاظ على الكيان

إذا كانت التسوية الوقائية غير ممكنة أو فشلت، فإن القانون يتيح مساراً آخر للإنقاذ هو «إعادة الهيكلة» يختلف هذا المسار عن التسوية الوقائية في أنه يمكن أن يُطلب من قبل المدين أو الدائنين أو حتى الجهات الرقابية، ويتضمن تدخلاً أعمق في إدارة الشركة من خلال تعيين «أمين إعادة هيكلة» يشرف على وضع خطة لإنقاذ النشاط.

خطة إعادة الهيكلة قد تتضمن بيع أصول غير أساسية، تغيير الإدارة، تحويل الديون إلى أسهم، أو الحصول على تمويل جديد يتمتع بأولوية في السداد. الهدف الأسمى هنا هو الحفاظ على النشاط الاقتصادي للشركة، وحماية الوظائف، وضمان حصول الدائنين على عوائد أفضل مما لو تمت التصفية الفورية. وقد شهدت المحاكم الكويتية مؤخراً تطبيقات ناجحة لهذا المسار، حيث وافقت على خطط إعادة هيكلة لشركات كبرى، مما جنبها مصير التصفية.

دروس من الأزمات العالمية: حتمية التطور التشريعي

لم يأت قانون الإفلاس الكويتي من فراغ، بل هو استجابة لدروس قاسية أفرزتها الأزمات المالية العالمية.

ففي أزمة عام 2008، كان لانهبانك «ليمان برانرز» صدمة زلزلت النظام المالي العالمي. لقد أثبتت تلك التجربة المريرة أن التصفية الفوضوية والسريعة للكيانات الضخمة تدمر القيمة وتخلق ذعراً يُظلمياً. في المقابل، أظهرت تجربة إعادة هيكلة ديون «مجموعة دبي العالمية» في عام 2009 كيف يمكن للإطار القانوني المرن والتفاوض المنظم أن ينقذ كيانات ضخمة ويحمي

هنا، تتدخل «هندسة القوانين» لتعيد رسم ملامح العلاقة بين الدائن والمدين، محاولة مسار التشريعات من فلسفة «العقاب والتصفية» إلى فلسفة «الإنقاذ وإعادة الهيكلة». وفي هذا المضمار، شكل قانون الإفلاس الكويتي الجديد ثورة حقيقية ونقله نوعية تستحق التأمل العميق.

من التصفية الحتمية إلى ثقافة الإنقاذ المالي:

لسنوات طويلة، عانت بيئة الأعمال في الكويت والمنطقة من صرامة قوانين الإفلاس التقليدية التي كانت تعجل بإنهاء حياة الشركات بمجرد تعثرها عن الدفع. هذا النهج كان يضر بالاقتصاد الوطني؛ فإفلاس شركة يعني تسريح العمالة، توقف عجلة الإنتاج، وضياع فرص استرداد الديون كاملة للدائنين، حيث غالباً ما تباع الأصول بأبخس الأثمان.

أدرك المشرع الكويتي هذه المعضلة، فجاء القانون رقم (71) لسنة 2020 بإصدار قانون الإفلاس ليحدث انقلاباً جذرياً في المفاهيم. لم يعد الهدف تصفية المدين، بل إنقاذه متى كان ذلك ممكناً ومجدياً اقتصادياً. لقد أرسى القانون الجديد آليات مبتكرة تهدف إلى مساعدة الشركات التي تواجه صعوبات مالية، ولكنها تمتلك مقومات الاستمرار، على تجاوز كبوتها والعودة إلى مسار الربحية.

التسوية الوقائية: جدار الحماية الاستباقي :

لعل أبرز ابتكارات القانون الكويتي هو نظام «التسوية الوقائية» هذا النظام يمثل جدار حماية يُبنى قبل أن تنهار الشركة تماماً. وفقاً للمواد (9 إلى 40) من القانون، يحق للتاجر أو الشركة التي تعاني من اضطراب مالي يهدد بتوقفها عن الدفع، أو التي توقفت بالفعل لكن لم يمر على ذلك أكثر من شهرين، أن تطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية.

العبقورية في هذا الإجراء تكمن في كونه يتم بناءً على طلب المدين نفسه، ويهدف إلى تمكينه من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه تحت إشراف القضاء. بمجرد قبول المحكمة

زلزال العقود: حين تعصف الأزمات الجيوسياسية باستقرار الالتزامات وكيف يعيد القانون الكويتي هندسة التوازن

بقلم: المستشار - د. وسيم العبد الله

باحث في استراتيجيات هندسة القوانين



يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحولات دراماتيكية متسارعة، تلقي بظلالها الكثيفة على استقرار المعاملات التجارية والمالية. فمع تصاعد التوترات الجيوسياسية، وإغلاق بعض الممرات البحرية والجوية الحيوية، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، برزت إلى السطح معضلة قانونية واقتصادية شائكة تتمثل في «الإخلال بالتوازن العقدي». لقد وجدت العديد من الشركات والبنوك، المرتبطة بعقود تصنيع وتوريد ومقاولات طويلة الأجل، نفسها في مواجهة واقع جديد يتسم بارتفاع جنوني في أسعار المواد الخام وتكاليف الطاقة والشحن، مما جعل تنفيذ التزاماتها التعاقدية أمراً بالغ الإرهاق، ويهدد بخسائر فادحة تعصف بكياناتها الاقتصادية. في هذا السياق المعقد، يبرز دور «هندسة القوانين» في إيجاد مخرج قانونية عادلة تعيد التوازن المفقود، وتحمي أطراف العلاقة العقدية من الانهيار.

قضايا عقود الطاقة والمقاولات التي تأثرت بالتقلبات الحادة في الأسعار.

3 - جائحة كورونا:

شكلت جائحة كورونا اختباراً حديداً لقواعد الظروف الطارئة والقوة القاهرة. وقد طبقت المحاكم في المنطقة العربية، بما فيها الكويت، نظرية الظروف الطارئة لتخفيف أعباء الإجراءات وعقود التوريد التي تأثرت بقرارات الإغلاق الحكومي وتعطل سلاسل الإمداد، موازنةً بين مصلحة الدائن والمدين.

استراتيجيات الخروج للشركات والمتعاقدين

في ظل المشهد الحالي المتسم بإغلاق الممرات وتفاوت أسعار الطاقة، كيف يمكن للشركات المرتبطة بعقود تصنيع وتوريد الخروج من هذا المأزق بأقل الخسائر؟

1 - التفاوض الودي وإعادة الهيكلة: المخرج الأمثل والأسرع هو الجلوس إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. يجب على الأطراف إدراك أن استمرار العقد بشروطه الحالية قد يؤدي إلى إفلاس المصنع أو المورد، مما يعني انهيار المشروع بأكمله. يمكن الاتفاق على تعديل الأسعار، تمديد مواعيد التسليم، أو تقاسم الزيادة غير المتوقعة في التكاليف.

2 - التوثيق المالي والاقتصادي الدقيق: قبل اللجوء للقضاء، يجب على الشركة المتضررة إعداد تقارير محاسبية واقتصادية موثقة من خبراء متخصصين، تثبت بالأرقام حجم الخسارة الفادحة، وتفصل بين الزيادة الطبيعية في الأسعار وتلك الناتجة حصراً عن الظروف الاستثنائية الجيوسياسية.

3 - توجيه الإخطارات القانونية في حينها: يجب إخطار الطرف الآخر فوراً بتأثير الظروف الطارئة على تنفيذ العقد، وفقاً للمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في العقد، لضمان عدم سقوط الحق في التمسك بالنظرية.

4 - اللجوء للقضاء الكويتي لطلب التعديل: إذا تعنت الطرف الآخر، يكون الملاذ هو القضاء استناداً للمادة (198) مدني. وهنا، يجب التركيز في صحيفة الدعوى على إبراز توافر شروط الظرف الطارئ (العمومية، عدم التوقع، الإرهاق والخسارة الفادحة)، وطلب انتداب خبير حسابي لبيان مدى اختلال اقتصاديات العقد، تمهيداً لطلب رد الالتزام إلى الحد المعقول.

5 - صياغة العقود المستقبلية بذكاء (الهندسة العقدية): الأزمة الحالية هي جرس إنذار. يجب على الشركات في عقودها المستقبلية إدراج شروط صريحة ومفصلة لتعديل الأسعار وشروط الظروف الطارئة، تحدد بوضوح الآلية التي سيتم اتباعها في حال حدوث تقلبات اقتصادية حادة، بدلاً من ترك الأمر لتقدير القضاء المطلق.

وفي نهاية المطاف إن القانون ليس نصوصاً جامدة منفصلة عن الواقع، بل هو كائن حي يتفاعل مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ونظرية الظروف الطارئة في القانون الكويتي تمثل أرقى تجليات «هندسة القوانين»، حيث تتدخل مشروط العدالة لإزالة الورم الاقتصادي الخبيث الذي يهدد كيان العقد، وتعيد بناء التوازن المفقود. وفي أوقات الأزمات الجيوسياسية العاصفة، لا يكون التمسك الأعمى بحرفية العقود بطولية، بل إن المرونة والتفاوض وإعادة هيكلة الالتزامات هي السبيل الوحيد لنجاة الشركات واستمرار دوران عجلة الاقتصاد.

3 - أن تطرأ الظروف بعد إبرام العقد وقبل تمام تنفيذه: فالالتزامات التي تُفُذت بالفعل لا تتأثر، والنظرية تنطبق على الالتزامات المستقبلية أو المتراخية التنفيذ.

4 - أن يصبح التنفيذ مرهقاً لا مستحيلًا: وهذا هو الفارق الجوهرى بين «الظرف الطارئ» و«القوة القاهرة». القوة القاهرة (المادة 215) تجعل التنفيذ مستحيلًا استحالة مطلقة وتؤدي إلى انقراض العقد، بينما الظرف الطارئ يجعل التنفيذ ممكنًا ولكنه يكبد المدين خسارة فادحة غير مألوفة في التعامل التجاري.

اجتهادات محكمة التمييز الكويتية: بوصلة العدالة العقدية

لقد أرست محكمة التمييز الكويتية مبادئ راسخة في تطبيق المادة 198، مؤكدة على السلطة التقديرية الواسعة للقاضي الموضوع في تقييم مدى توافر الشروط وإعادة التوازن العقدي.

ففي الطعن رقم 1182 لسنة 2014 (تجاري)، أكدت محكمة التمييز أن تقدير ما إذا كان الحادث الاستثنائي متوقعاً أو غير متوقع، ومدى تأثيره على الصفقة المتنازع عليها، ومدى إمكان تنفيذ الالتزام في ظل هذا الحادث، هو أمر يدخل في صميم السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع. وأوضحت المحكمة أن للقاضي، بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين، أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، سواء بزيادة التزامات الدائن، أو إنقاص التزامات المدين، أو وقف تنفيذ العقد مؤقتاً حتى زوال الظرف الطارئ.

وتشدد المحاكم الكويتية على ضرورة تقديم الأدلة المالية والاقتصادية القاطعة التي تثبت «الخسارة الفادحة» المترتبة على الظرف الطارئ، ولا تكفي بمجرد الادعاء بارتفاع الأسعار أو تقلبات السوق العادية، إذ أن تقلبات الأسعار المعتادة تُعد من المخاطر التجارية التي يتحملها التاجر.

مقاربات دولية وتجارب سابقة: دروس مستفادة لا تقتصر معضلة الإخلال بالتوازن العقدي على الإطار المحلي، بل هي قضية عالمية عالجتها مبادئ التجارة الدولية وقضاء التحكيم.

1 - إغلاق قناة السويس (1956 و 1967): تُعد قضايا إغلاق قناة السويس من أشهر السوابق التاريخية. فقد أدى الإغلاق إلى اضطراب السفن للدوران حول رأس الرجاء الصالح، مما ضاعف مسافة الرحلة وتكاليف الشحن. وفي العديد من النزاعات، رفضت المحاكم الإنجليزية (في ظل غياب نظرية الظروف الطارئة في القانون العام آنذاك) اعتبار ذلك قوة القاهرة أو إيجاباً للعقد، مُلزِمة الناقلين بتحمل التكاليف الإضافية. هذا التشدد دفع التجارة الدولية نحو تبني شروط تعاقدية أكثر مرونة.

2 - مبادئ اليونيدرو للعقود التجارية الدولية: تُعنى مبادئ اليونيدرو بحالة «الصعوبة الاقتصادية». ولتُكزَم هذه المبادئ الأطراف، عند حدوث تغيير جوهري في توازن العقد، بالدخول في مفاوضات حُسن نية لتعديل العقد. وإذا فشلت المفاوضات، يحق للمحكمة أو هيئة التحكيم إما إنهاء العقد أو تعديله لإعادة التوازن. وقد طبقت غرف التحكيم الدولية (مثل غرفة التجارة الدولية ICC) هذه المبادئ في العديد من

تشریح المعضلة: بين سلطان الإرادة والواقع الاقتصادي المأزوم

يقوم صرح القانون المدني على مبدأ أصيل هو «العقد شريعة المتعاقدين»، والذي يجسد احترام الإرادة الحرة للأطراف في تحديد التزاماتهم المتبادلة. ووفقاً لهذا المبدأ، يتعين على كل طرف تنفيذ ما التزم به، ولا يجوز نقض العقد أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو لأسباب يقرها القانون. ومع ذلك، فإن هذا المبدأ ليس مطلقاً، بل يرد عليه استثناء جوهري تمليه اعتبارات العدالة والمنطق الاقتصادي، وهو ما يُعرف بـ «نظرية الظروف الطارئة».

تتجلى المعضلة الحالية في أن العقود، لاسيما عقود التصنيع والتوريد، أبرمت في ظل معطيات اقتصادية مستقرة نسبياً. ولكن، مع اندلاع الأزمات وإغلاق الممرات الملاحية (كمضيق هرمز أو البحر الأحمر)، قفزت تكاليف الشحن والتأمين وأسعار الطاقة إلى مستويات غير مسبوقة. هذا التفاوت الصارخ في الأسعار أدى إلى اختلال جسيم في اقتصاديات العقد؛ فالالتزام الذي كان يحقق هامش ربح معقول للمصنع أو المورد، بات اليوم يكبده خسائر فادحة تجعل استمراره في التنفيذ بمثابة انتحار اقتصادي. هنا، يقف القانون أمام اختبار حقيقي: هل يتمسك بحرفية العقد ويترك المدين يواجه مصيره المحتوم، أم يتدخل لإعادة التوازن وتوزيع الخسارة بشكل عادل؟

المخرج القانوني في التشريع الكويتي: المادة 198 من القانون المدني

لقد كان المشرع الكويتي حسيماً وسباقاً في معالجة هذه الإشكالية، حيث تبني «نظرية الظروف الطارئة» في المادة (198) من القانون المدني الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980. وتنص هذه المادة على أنه:

«إذا طرأت، بعد العقد وقبل تمام تنفيذه، ظروف استثنائية عامة لم يكن في الواسع توقعها عند إبرامه، وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد، وإن لم يصبح مستحيلًا، صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضي، تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين، أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.»

تُعد هذه المادة بمثابة «صمام الأمان» الذي يحمي العقود من الانهيار في أوقات الأزمات. وتتميز بأنها من النظام العام، أي لا يجوز للأطراف الاتفاق مسبقاً على استبعاد تطبيقها أو حرمان المدين من حمايتها.

شروط إعمال نظرية الظروف الطارئة

لكي تتدخل المحكمة لتعديل العقد وإعادة التوازن إليه، استقرت اجتهادات محكمة التمييز الكويتية على ضرورة توافر شروط مجتمعة وصارمة:

1 - وقوع حوادث استثنائية عامة: يجب أن تكون الظروف الطارئة ذات طابع عام وشامل (كالحروب، الأوبئة، الأزمات الاقتصادية العالمية المفاجئة)، وليست خاصة بالمدين وحده.

2 - عدم إمكانية التوقع: يجب ألا يكون في وسع الشخص المعتاد توقع حدوث هذه الظروف وقت إبرام العقد. أما إذا كانت التوترات الجيوسياسية قائمة ومعروفة عند التعاقد، فلا مجال لإعمال النظرية.

السيادة الغذائية في قلب الصحراء

استراتيجية الزراعة الذكية كركيزة للأمن القومي والاقتصاد المستدام في دولة الكويت

بقلم الدكتور المهندس - محمد أحمد عبدالله

باحث استراتيجي أكاديمي في مجال الزراعة الذكية



تفرض التحولات الجيوسياسية والمناخية الراهنة على دول المنطقة، وفي مقدمتها دولة الكويت، إعادة صياغة مفاهيم الأمن القومي لتتجاوز الأبعاد التقليدية وتتمركز حول «السيادة الغذائية». إن الاعتماد المفرط على سلاسل التوريد العالمية، التي أثبتت هشاشتها خلال الأزمات الصحية والنزاعات الدولية، يضع الاقتصادات الوطنية أمام تحدٍ وجودي يتطلب تحولاً جذرياً نحو نموذج زراعي يعتمد على التكنولوجيا الفائقة والذكاء الاصطناعي، ليس كترفق تقني، بل كضرورة استراتيجية ملحة لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

على الاستيراد بنسب ملحوظة خلال فترات اضطراب الشحن العالمي.

3- سنغافورة (استراتيجية 30 في 30): وضعت سنغافورة هدفاً استراتيجياً لإنتاج 30% من احتياجاتها الغذائية محلياً بحلول عام 2030 عبر التوسع في الزراعة العمودية فوق أسطح المباني وفي الأماكن المغلقة، مستخدمة تطبيقات ذكية لمراقبة النمو والجودة.

الاستراتيجية الزراعية في مواجهة الأزمات وما بعدها:

تتجلى القيمة الحقيقية للزراعة الذكية وقت حصول الأزمات؛ فعندما تتعطل الموانئ أو تضطرب خطوط الملاحة الدولية، تصبح المزارع الذكية المحلية هي «صمام الأمان» الذي يمنع حدوث نقص في السلع الأساسية أو ارتفاعاً جنونياً في الأسعار. إن امتلاك تكنولوجيا الإنتاج المحلي يعني امتلاك قرار الأمن الغذائي.

أما في مرحلة ما بعد الأزمات، فإن الاستمرار في تطوير هذه الاستراتيجية يضمن بناء اقتصاد مرن قادر على امتصاص الصدمات المستقبلية. إن البيانات الضخمة التي تجمعها التطبيقات الذكية من المزارع توفر لصناع القرار رؤية استباقية للتنبؤ بحجم الإنتاج والاحتياجات السوقية، مما يمنع الهدر ويحقق التوازن بين العرض والطلب بدقة رقمية.

رؤية نحو مستقبل مستدام:

إن التحول نحو الزراعة الذكية في دولة الكويت ليس مجرد مشروع زراعي، بل هو مشروع وطني استراتيجي يتطلب تضامناً بين القطاعين العام والخاص، ودعم البحث العلمي والابتكار. بصفتنا باحثين في هذا المجال، نؤكد أن الاستثمار في «العقل البشري» والتقنيات الحديثة هو الضمان الوحيد لتحويل رمال الصحراء إلى ذهب أخضر يؤمن مستقبل الأجيال القادمة ويضع الكويت في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجياً واقتصادياً.

إن الوقت قد حان للانتقال من «الاستهلاك» إلى «الإنتاج الذكي»، فالمستقبل ينتمي لأولئك الذين يزرعون بذكاء، ويحصدون استقلاليتهم الاقتصادية.



تجارب دولية ملهمة: نماذج للنجاح في ظروف مشابهة:

لقد نجحت دول عدة في تحويل تحدياتها المناخية والجغرافية إلى قصص نجاح عالمية، ويمكن للكويت استخلاص دروس استراتيجية من هذه التجارب: 1- هولندا (كفاءة المساحة): رغم صغر مساحتها ومناخها المتقلب، تعد هولندا ثاني أكبر مصدر للمنتجات الزراعية في العالم. اعتمدت استراتيجيتها على «الزراعة الدقيقة» والبيوت الزجاجية الذكية التي تعمل بأنظمة آلية بالكامل، مما يثبت أن التكنولوجيا يمكن أن تعوض نقص الموارد الطبيعية.

2 دولة الإمارات العربية المتحدة (ابتكار الصحراء): خطت الإمارات خطوات واسعة في مجال «أغري-تيك»، حيث استثمرت في مزارع عمودية ضخمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوفير احتياجات السوق المحلي من الخضروات الورقية، مما قلل اعتمادها

التحديات المناخية في الكويت: من العوائق الطبيعية إلى الفرص التكنولوجية:

تتميز البيئة الكويتية بخصائص مناخية قاسية، حيث ندرة المياه العذبة، وفقر التربة، ودرجات الحرارة التي تتجاوز الخمسين مئوية في فصل الصيف. هذه العوامل جعلت من الزراعة التقليدية تحدياً اقتصادياً غير مجدٍ في كثير من الأحيان. ومع ذلك، فإن بزوغ فجر «الزراعة الذكية» قد قلب هذه الموازين؛ حيث تتيح أنظمة الزراعة في البيئات والهوائية تجاوز معوقات المناخ بالكامل، محولة الصحراء القاحلة إلى مختبرات إنتاجية عالية الكفاءة.

إن استخدام التطبيقات الذكية وإنترنت الأشياء في مراقبة رطوبة التربة ودرجات الحرارة واستهلاك المياه بدقة متناهية، يقلل من الهدر بنسب تصل إلى 90% مقارنة بالزراعة التقليدية. هذا التحول التقني لا يعزز الإنتاجية فحسب، بل يقلل من تكلفة الوحدة المنتجة على المدى الطويل، مما يجعل الزراعة المحلية منافساً حقيقياً للمستورد، خاصة عند احتساب تكاليف النقل والبصمة الكربونية.

الأثر الاقتصادي الكلي للتحول الزراعي الذكي:

لا تقتصر فوائد الزراعة الذكية على توفير الغذاء، بل تمتد لتشمل هيكلية الاقتصاد الوطني الكويتي، مساهمة في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. فعلى صعيد ميزان المدفوعات، يمثل تقليل فاتورة استيراد الأغذية توجيهاً استراتيجياً للعملة الصعبة نحو الاستثمارات الداخلية، مما يحقق عائداً مرتفعاً جداً على المدى المتوسط. أما في سوق العمل، فإن هذا التحول يساهم في خلق وظائف «ياقات خضراء» تتطلب مهارات عالية في مجالات البرمجة، الهندسة، والبيولوجيا، مما يثري وينوع مهارات القوى العاملة الوطنية. وفيما يتعلق بكفاءة الموارد، فإن استخدام الأمثل للمياه والطاقة من خلال تقنيات الري الذكي والإضاءة الموفرة يقلل من الدعم الحكومي المقدم لهذه الموارد. وأخيراً، تحفز الزراعة الذكية قيام صناعات تحويلية غذائية محلية تعتمد على مدخلات إنتاج مستقرة ومستدامة، مما يساهم في بناء سلاسل قيمة متكاملة ومرنة.

استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟



نعم

لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700

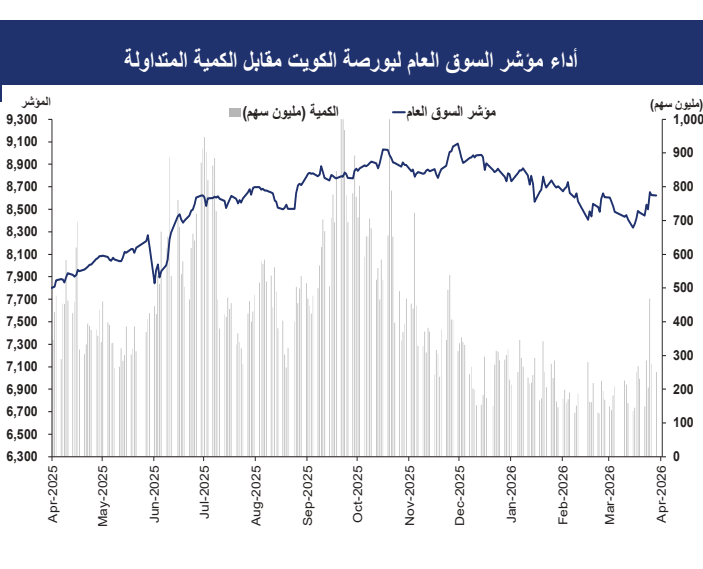


KAMCO INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

12 أبريل 2026



القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▼	8,623.6	(0.04%)	2.46%	(3.19%)
الطاقة	▼	1,780.4	(1.38%)	6.76%	2.62%
مواد أساسية	▼	753.8	(0.50%)	2.24%	(9.58%)
صناعية	▼	718.0	(0.42%)	0.04%	(5.24%)
سلع استهلاكية	▼	1,299.6	(0.04%)	5.79%	(4.42%)
رعاية صحية	▲	572.2	0.06%	2.26%	(3.18%)
الخدمات الاستهلاكية	▼	2,197.7	(0.57%)	1.24%	(7.79%)
اتصالات	▼	1,301.7	(1.08%)	0.23%	6.21%
بنوك	▲	2,136.6	0.29%	2.56%	(1.54%)
التأمين	▼	1,928.2	(2.70%)	2.89%	(1.01%)
العقار	▲	1,853.5	0.05%	2.88%	(8.87%)
خدمات مالية	▲	1,694.5	(0.41%)	4.50%	(11.77%)
تكنولوجيا	▼	814.8	(1.75%)	1.82%	(14.50%)
منافع	▲	368.4	0.72%	2.94%	(6.04%)

مؤشرات التداول	القيمة	أداء المؤشرات		
		اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)
مؤشر السوق الأول	9,220.76	6.6	0.07%	2.35%
مؤشر رئيسي 50	8,472.67	(41.9)	(0.49%)	6.04%
مؤشر السوق الرئيسي	7,920.53	(51.0)	(0.64%)	3.08%
مؤشر السوق العام	8,623.64	(3.3)	(0.04%)	2.46%
القيمة السوقية (مليون دك)	51,844.62	(15.4)	(0.03%)	1.94%

الاسم	الرمز	السعر	التغيير اليومي (%)	القيمة المتداولة	عدد التداولات	معدل دوران السهم	مؤشر القيمة	مؤشر السيولة	مؤشر السيولة
المساكن	0055	0.055	0.0%	0.0	0	0	0	0	0
بلخاف	0104	0.104	0.0%	0.0	0	0	0	0	0
ثريا	0355	0.355	-15.0%	15.0	4	16%	2,072	745	-4%
أمس	0178	0.178	-8.0%	8.0	13	19%	70	13	-4%
بيتك ريت	1199	1.199	0.0%	0.0	24	13%	20	24	0%
العقار	8477	8.477	2.9%	2.9	57,578	17%	52	292	-1%
كويونية	0180	0.180	-2.0%	2.0	52	17%	292	52	-1%
تمهيلات	0293	0.293	3.0%	3.0	3	1%	9	3	1%
يفا	0402	0.402	4.0%	4.0	2,629	39%	6,593	2,629	1%
استثمارات	0253	0.253	2.0%	2.0	240	9%	961	240	1%
مشايرع	0077	0.077	-0.3%	0.3	61	5%	799	61	0%
ساحل	0060	0.060	0.3%	0.3	91	11%	1,538	91	1%
البيت	0071	0.071	-0.8%	0.8	109	20%	1,538	109	-1%
أرزان	0349	0.349	-4.0%	4.0	501	23%	1,432	501	-1%
المركز	0142	0.142	0.0%	0.0	24	4%	166	24	0%
كميف	0150	0.150	-4.0%	4.0	38	31%	251	38	-3%
الاولى	0116	0.116	-1.0%	1.0	501	140%	4,331	501	-1%
الخليجي	0424	0.424	-1.0%	1.0	13	1%	31	13	0%
أعيان	0231	0.231	1.0%	1.0	644	69%	2,801	644	0%
بيان	0076	0.076	-0.4%	0.4	47	53%	613	47	-1%
أصول	0240	0.240	0.0%	0.0	22	33%	96	22	0%
كليف	0136	0.136	-2.0%	2.0	4	3%	32	4	-1%
كامكو	0203	0.203	-3.0%	3.0	41	28%	205	41	-1%
وطني دق	0114	0.114	-1.0%	1.0	78	14%	694	78	-1%
بونيكاب	0277	0.277	8.0%	8.0	96	9%	353	96	3%
مدار	0116	0.116	-2.0%	2.0	135	32%	1,169	135	-2%
الدرة	0428	0.428	-7.0%	7.0	487	116%	1,130	487	-2%
الصفاء	0238	0.238	-7.0%	7.0	83	12%	341	83	-3%
الكتيب	0033	0.033	0.2%	0.2	287	145%	8,640	287	1%
نور	0408	0.408	-24.0%	24.0	381	14%	916	381	-6%
تمدين أ	1290	1.290	0.0%	0.0	0	0%	0	0	0%
الإماراتية	0118	0.118	2.0%	2.0	96	10%	846	96	2%
آسيا	0040	0.040	-0.1%	0.1	49	9%	1,222	49	0%
راسيات	0414	0.414	-3.0%	3.0	614	49%	1,482	614	-1%
الامتياز	0044	0.044	-0.5%	0.5	325	19%	7,318	325	-1%
منزل	0044	0.044	-0.2%	0.2	183	34%	4,140	183	0%
صناعات	0240	0.240	-3.0%	3.0	804	13%	3,355	804	-1%
ووية كيبست	0580	0.580	-29.0%	29.0	44	28%	75	44	-5%
التخصص	0064	0.064	-0.9%	0.9	50	15%	775	50	-1%
تصويلات	0143	0.143	5.0%	5.0	149	5%	1,013	149	4%
فلمور	0219	0.219	2.0%	2.0	14	1%	63	14	1%
تمويل خليج	0179	0.179	0.0%	0.0	1,822	27%	10,190	1,822	0%
توفست	0099	0.099	6.2%	6.2	1,812	53%	18,759	1,812	7%
عصار	0099	0.099	8.7%	8.7	141	3%	1,485	141	10%
المنار	0108	0.108	0.0%	0.0	211	14%	1,932	211	0%
البورصة	2865	2.865	-19.0%	19.0	581	12%	203	581	-1%
بيوت	0353	0.353	0.0%	0.0	877	30%	2,482	877	0%
خدمات مالية	1439	14.39	4.5%	4.5	90,272	18%	529	60	-2%
الأنظمة	0112	0.112	-2.0%	2.0	60	18%	529	60	-2%
تكنولوجيا	60	0.060	1.8%	1.8	529	60	529	60	1.8%
شمال الزور	0140	0.140	0.7%	0.7	112	6%	800	112	0.7%
منافع	112	0.112	2.9%	2.9	112	112	800	112	2.9%
إجمالي بورصة الكويت	2.5%	2.5	2.5%	2.5	64,528	2.5%	250,275	64,528	2.5%

الاسم	الرمز	السعر	التغيير اليومي (%)	القيمة المتداولة	عدد التداولات	معدل دوران السهم	مؤشر القيمة	مؤشر السيولة	مؤشر السيولة
سينما	1304	1.304	1.0%	1.0	2	0%	1	2	0%
قنفق	0197	0.197	-8.0%	8.0	30	5%	158	30	-4%
يفا خندق	0839	0.839	-12.0%	12.0	649	20%	770	649	-1%
أولى وفود	0255	0.255	-1.0%	1.0	807	16%	3,154	807	0%
منزهات	0120	0.120	8.0%	8.0	0	2%	0	0	7%
الجزيرة	1522	1.522	-9.0%	9.0	710	9%	465	710	-1%
السور	0257	0.257	-5.0%	5.0	8	1%	32	8	-2%
فيوتشر كيد	0097	0.097	-0.6%	0.6	9	17%	89	9	-1%
التخيل	0207	0.207	-12.0%	12.0	73	14%	351	73	-5%
الفتح	1109	1.109	2.0%	2.0	832	12.8%	752	832	0%
ترولي	0809	0.809	-9.0%	9.0	396	11.7%	488	396	-1%
الخدمات الاستهلاكية	3516	3.516	1%	1	6,260	2.9%	14.3	2.9%	
زين	0562	0.562	-8.0%	8.0	720	6%	1,278	720	-1%
أريد	1517	1.517	-7.0%	7.0	40	1%	27	40	0%
أس تي سي	0625	0.625	0.0%	0.0	848	5%	1,359	848	0%
ديجنس	1530	1.530	-50.0%	50.0	2,503	12%	1,546	2,503	-3%
اتصالات	4111	4.111	-0.2%	0.2	4,209	8.0%	10.2	8.0%	
كويت ت	0671	0.671	-23.0%	23.0	49	1%	72	49	-3%
خليج ت	0790	0.790	0.0%	0.0	0	0%	0	0	0%
اهلية ت	0761	0.761	-8.0%	8.0	38	1%	50	38	-1%
ووية ت	0172	0.172	-2.0%	2.0	7	1%	42	7	-1%
الأعادة	0430	0.430	-45.0%	45.0	0	0.1%	1	0	-9%
أولى تكافل	0143	0.143	1.0%	1.0	20	8.1%	138	20	1%
وناق	0096	0.096	1.8%	1.8	283	38%	2,910	283	2%
ب ك تأمين	0191	0.191	0.0%	0.0	0	0%	0	0	0%
التأمين	398	0.398	2.9%	2.9	398	5.7%	9.1	5.7%	
صوك	0066	0.066	0.8%	0.8	67	7%	1,012	67	1%
عطرات ك	0329	0.329	-2.0%	2.0	144	162%	437	144	-1%
متحدة	0254	0.254	-4.0%	4.0	37	11%	145	37	-2%
وطنية	0076	0.076	2.8%	2.8	514	7%	6,821	514	4%
صاحبة	0404	0.404	-1.0%	1.0	764	15%	1,897	764	0%
تمدين ع	0437	0.437	0.0%	0.0	0	0%	0	0	0%
اجيل	0312	0.312	-1.0%	1.0	7	1%	23	7	0%
ع عقارية	0183	0.183	-6.0%	6.0	246	29%	1,339	246	-3%
الإماء	0084	0.084	0.5%	0.5	46	8%	563	46	1%
المباني	0900	0.900	5.0%	5.0	372	7%	416	372	1%
التجارات	0147	0.147	-3.0%	3.0	0	1%	0	0	-2%
التجارية	0189	0.189	-1.0%	1.0	687	24%	3,637	687	-1%
سنام	0222	0.222	5.0%	5.0	1,704	62%	7,734	1,704	2%
أعيان ع	0149	0.149	1.0%	1.0	149	37%	1,008	149	1%
عقار	0090	0.090	-0.1%	0.1	139	7%	1,533	139	0%
العقارية	0051	0.051	1.1%	1.1	196	13%	3,854	196	2%
مزايا	0072	0.072	0.4%	0.4	11	5%	150	11	1%
تجارة	0083	0.083	0.4%	0.4	8	3%	94	8	0%
أركان	0310	0.310	3.0%	3.0	169	36%	549	169	1%
أركان	0112	0.112	2.0%	2.0	1,024	68%	9,114	1,024	2%
منشآت	0198	0.198	3.0%	3.0	3	2%	14	3	2%
م الاعمال	0080	0.080	2.3%	2.3	931	20%	11,684	931	3%
ريم	0000	0.000	0.0%	0.0	0	0%	0	0	0%
ميناء	0095	0.095	-5.0%	5.0	141	32%	1,460	141	-5%
مراكز	0186	0.186	-3.0%	3.0	311	183%	1,666	311	-2%
مشاعر	0100	0.100	1.0%	1.0	26	12%	266	26	1%

التقرير الاسبوعي
بورصة الكويت

5 أبريل - 9 أبريل 2026

(965) 22675140

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

alsafatinvest.com

research@alsafatinvest.com

alsafatinvestment

al-safat-investment-company

الصفحة
AL SAFATشركة الصفحة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
ديجيتس	5,080,639	3,825,738	43.77	1,580	ديجيتس
الاعادة	5,256	13,350	22.82	475	الاعادة
أرجان	6,249,104	57,328,312	14.94	110	أرجان
ثريا	3,053,842	8,360,890	14.91	370	ثريا
النخيل	437,094	2,021,754	12.89	219	النخيل

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
فنادق	67,378	328,190	-6.82	205	فنادق
أس تي سي	4,295,247	6,694,799	-5.73	625	أس تي سي
خليج ب	6,311,493	7,634,717	-4.33	818	خليج ب
المباني	187,312	2,267,343	-3.60	83	المباني
ترولوي	625	8,591,470	-2.11	139	ترولوي

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
تنظيف	27,558,188	170,909,009	9.21	166	تنظيف
جي اف اتش	24,759,133	140,922,993	3.47	179	جي اف اتش
اكتتاب	2,263,418	66,377,096	8.25	33	اكتتاب
بيتك	47,688,140	57,888,699	2.33	833.0	بيتك
أرجان	6,249,104	57,328,312	14.94	110.0	أرجان

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

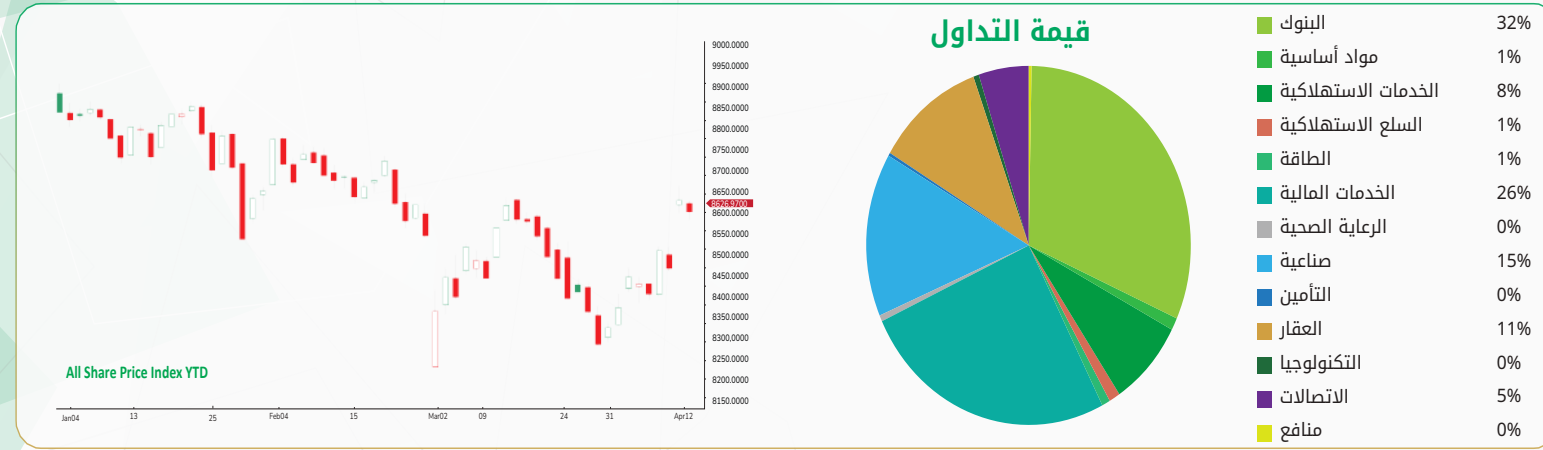
الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
بيتك	47,688,140	57,888,699	2.33	833	بيتك
وطني	30,108,625	33,870,919	1.73	880	وطني
تنظيف	27,558,188	170,909,009	9.21	166	تنظيف
جي اف اتش	24,759,133	140,922,993	3.47	179	جي اف اتش
بنك وربة	13,258,448	44,496,965	0.34	297	بنك وربة

السوق	القيمة السوقية	آخر إقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	44,162	9,214.11	1.6	2.3	-3.0	649,941,410	258,812,512	45,862	17.8	1.6	83.8
السوق الرئيسي	8,520	7,971.52	3.3	3.7	-4.0	734,346,030	101,936,417	47,240	12.1	1.1	16.2
السوق العام	52,681	8,626.97	1.9	2.5	-3.2	1,384,287,44	360,748,930	93,102	14.0	1.2	100

السوق	القيمة السوقية	آخر إقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	32,392	2,130.36	1.9	2.3	-1.8	217,247,457	116,875,904	17,597	22.9	1.4	61.49
مواد أساسية	427	757.58	0.5	2.7	-9.1	5,498,327	3,143,966	647	15.5	1.9	0.81
الخدمات الاستهلاكية	1,623	2,210.36	0.1	1.8	-7.3	42,137,486	28,862,359	6,576	15.5	1.5	3.08
السلع الاستهلاكية	395	1,300.05	5.6	5.8	-4.4	4,728,913	3,951,658	369	21.6	2.0	0.75
الطاقة	508	1,805.38	0.2	8.3	4.1	26,955,436	5,302,708	2,470	17.2	2.0	0.96
الخدمات المالية	5,607	1,701.45	3.2	4.9	-11.4	581,704,235	93,467,234	26,194	12.8	1.2	10.64
الرعاية الصحية	274	571.78	3.3	2.2	-3.2	40,384	22,796.180	47	25.4	1.9	0.52
صناعية	2,437	720.98	2.7	0.5	-4.8	247,700,309	52,583,664	14,866	15.0	1.2	4.63
التأمين	832	1,981.61	5.0	5.7	1.7	8,804,003	986,210	1,304	11.4	1.2	1.58
العقار	3,992	1,852.49	1.6	2.8	-8.7	216,837,345	37,956,765	16,143	15.0	1.0	7.58
التكنولوجيا	11	829.35	5.6	3.6	-13.0	2,280,737	254,010.65	307	NM	1.0	0.02
الاتصالات	4,028	1,315.91	-0.3	0.9	7.4	21,761,338	16,132,738	5,957	10.3	2.3	7.65
منافع	153	365.79	-2.1	2.2	-6.7	8,591,470	1,208,917	625	10.2	1.1	0.29

ملخص السوق:

- ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الأول والرئيسي 18% و 5% و 52% و 41% على التوالي.
- ارتفاع كبير في كميات التداول بسبب وقف إطلاق النار وانخفاض حدة التوتر.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8626، ومستوى الدعم عند 8590 و 8546، والمقاومة عند 8677. أغلق مؤشر السوق الأول عند 9214، ومستويات الدعم عند 9172 و 9132 و 9080، والمقاومة عند 9216. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 7971، ومستويات الدعم عند 7933 و 7910 و 7894، والمقاومة عند 7973.



عطورات

مقام مس
maqames -perfume

55205700





تقرير البنك الوطني عن أسواق النقد

الأسواق العالمية عالقة بين تباطؤ وتيرة النمو وتزايد التضخم المدفوع بارتفاع أسعار الطاقة

الاحتياطي الفيدرالي : آفاق شديدة الغموض تجعل قرارات أسعار الفائدة تتطلب توازناً دقيقاً



التعليق على أداء الاسواق

قال تقرير بنك الكويت الوطني الأسبوعي عن أسواق النقد ما تزال الأسواق العالمية عالقة بين تباطؤ وتيرة النمو، وتزايد التضخم المدفوع بارتفاع أسعار الطاقة، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ففي الولايات المتحدة، تراجع زخم النمو مع خفض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام إلى 0.5%، بالتزامن مع ضعف نشاط قطاع الخدمات، في حين ارتفع التضخم بشكل ملحوظ إلى 3.3% على أساس سنوي مدفوعاً بتكاليف الطاقة، على الرغم من بقاء المؤشرات الأساسية مثل مؤشر نفقات المستهلك الشخصي الأساسي والتضخم الأساسي عند مستويات مستقرة نسبياً. وقد أسفر هذا المشهد المختلط عن تبني الاحتياطي الفيدرالي نهجاً حذراً مع نبرة أكثر تشدداً، في ظل موازنة صناع السياسات بين مخاطر التضخم ومؤشرات تباطؤ سوق العمل، ما يحد من التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة على المدى القريب. وفي منطقة اليورو، يتكرر نمط مشابه، إذ ارتفع التضخم في ألمانيا إلى 2.7% على أساس سنوي مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة، في حين ثبت التضخم الأساسي، ما يشير إلى اعتدال الضغوط التضخمية الأساسية. وفي سياق آخر، عادت أسعار المنتجين في الصين إلى المنطقة الإيجابية، بما يعكس تسارع وتيرة التضخم على مستوى

مع تراجع الطلب على السلع والخدمات على حد سواء. وارتفع الاستثمار الثابت بوتيرة أقل من التوقعات، متأثراً بالانخفاض الحاد الذي سجله الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وذلك على الرغم من استمرار قوة الإنفاق على المعدات والملكية الفكرية. كما شهد الاستثمار السكني تراجعاً بوتيرة أعمق. وظل صافي التجارة الخارجية من أبرز عوامل الضغط التي تهدد النمو، إذ سجلت الصادرات أكبر انخفاض لها منذ الربع الثاني من العام 2023، في حين تراجعت الواردات بوتيرة أقل من التقديرات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، أدى الانخفاض الحاد في الإنفاق الحكومي، نتيجة الإغلاق الحكومي، إلى اقتطاع نحو نقطة مئوية واحدة من النمو. وعلى أساس سنوي، حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 2.1% خلال العام 2025.

الاحتياطي الفيدرالي يشير إلى ارتفاع حالة عدم اليقين مع الميل إلى تشديد سياساته

وفقاً لمحضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لشهر مارس، أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى آفاق شديدة الغموض، حيث يرى معظم صناع السياسات ارتفاع مخاطر استمرار التضخم إلى جانب ضعف سوق العمل، ما يجعل قرارات أسعار الفائدة في حالة تتطلب توازناً دقيقاً. وبينما أشار العديد منهم إلى إمكانية خفض سعر الفائدة في حال

سلاسل الإمداد، بينما أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي أسعار الفائدة دون تغيير، مع التحذير من تصاعد مخاطر التضخم المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة. وفي أسواق السلع، يواصل النفط تقلباته الحادة، متراجعاً على خلفية التفاؤل بشأن وقف إطلاق النار، لكنه ما يزال يحافظ على مستويات قريبة من 100 دولار للبرميل في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات، لا سيما عبر مضيق هرمز. وتعكس الأسواق المالية هذا التوازن الهش، إذ شهد الدولار الأمريكي تراجعاً هامشياً بدعم من آمال خفض التصعيد ليتداول دون مستوى 99، في حين واصلت أسواق الأسهم مكاسبها، بينما تظل أسواق العملات شديدة الحساسية للتطورات الجيوسياسية وتوقعات البنوك المركزية، مع اقتراب تداولات اليورو أمام الدولار من مستويات رئيسية على صعيد المقاومة الفنية، الأمر الذي قد يمهد للمزيد من الارتفاع في حال اختراقها.

الولايات المتحدة

خفض تقديرات نمو الاقتصاد الأمريكي وسط ضعف الاستثمار وتراجع الإنفاق الحكومي

سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً سنوياً بوتيرة متواضعة بلغت نسبتها 0.5% في الربع الرابع من العام 2025، بعد خفضه عن التقديرات السابقة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الاستثمار. كما تباطأ الإنفاق الاستهلاكي بأكثر من المتوقع،



آراء تدعم ضرورة الإقرار برفع الفائدة مجدداً إذا استمرت الضغوط السعرية

تسارع التضخم في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ ليصل إلى 3.3% على أساس سنوي في مارس 2026

تصاعد مخاطر التضخم وضعف التوقعات الاقتصادية على المدى القريب. وأشار صناع السياسات إلى أن التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط قد أدت إلى تغيير ملحوظ في التقديرات، إذ يتوقع أن تدفع تكاليف الطاقة التضخم للارتفاع ليبلغ نحو 4.2% خلال الربع المنتهي في يونيو، مع إمكانية تأثير ذلك سلباً على وتيرة النمو في الوقت ذاته. ومن المرجح أن يظل التضخم قريباً من الحد الأعلى للنطاق المستهدف الذي يتراوح بين 1% و3% على المدى القريب. وأنهى الدولار النيوزيلاندي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5833.

عودة مؤشر أسعار المنتجين في الصين إلى المنطقة الإيجابية منهيًا موجة الانكماش

ارتفعت أسعار المنتجين في الصين بنسبة 0.5% على أساس سنوي في مارس 2026، متجاوزة التوقعات ومسجلة أول زيادة منذ سبتمبر 2022، ما يشير إلى انتهاء فترة طويلة من الانكماش. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع العالمية، لا سيما الطاقة، إلى جانب تحسن ديناميكيات العرض والطلب محلياً. وسجلت أسعار مواد الإنتاج عودة إلى المنطقة الإيجابية، بقيادة الانتعاش القوي الذي سجلته المواد الوسيطة والمواد الخام، فيما شهدت السلع المصنعة ارتفاعاً بوتيرة أسرع. كما تراجعت حدة انكماش أسعار السلع الاستهلاكية هامشياً، مع انخفاض أسعار الغذاء والسلع اليومية والسلع المعمرة بوتيرة أقل، على الرغم من استمرار تراجع أسعار الملابس. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 1.0%، في أقوى معدل يتم تسجيله منذ العام 2022، ما يعكس التسارع الواضح للضغوط السعرية على مستوى سلاسل الإمداد. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.8278.

السلع

تراجع أسعار النفط على آمال وقف إطلاق النار مع استمرار دعم مخاطر الإمدادات للأسعار

تتجه أسعار النفط لتسجيل أكبر تراجع أسبوعي لها منذ يونيو الماضي، بانخفاض يقارب 12%، عقب التوصل إلى اتفاق مؤقت لوقف إطلاق نار بين الولايات المتحدة وإيران، ما خفف من المخاوف الفورية بشأن الإمدادات. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن الأسعار ما تزال مرتفعة قرب مستوى 100 دولار للبرميل، في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات العالمية. وما تزال التدفقات عبر مضيق هرمز مقيّدة بشكل كبير، إذ تقل عن 10% من مستوياتها الطبيعية، مع إحكام إيران سيطرتها وطرحها رسوماً على عبور الناقلات، في حين ترتبط معظم السفن العابرة بإيران. وفي الوقت ذاته، واجهت السعودية خسائر في الإنتاج نتيجة هجمات استهدفت بنيتها التحتية للطاقة، ما زاد من ضغوط الإمدادات. وعلى الرغم من تراجع الأسواق الأجلة على خلفية آمال التهدئة الدبلوماسية، إلا أن السوق الفعلي ما يزال يعكس شح الإمدادات، مع بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة تاريخياً. كما تساهم التطورات الجيوسياسية المستمرة، بما في ذلك الاشتباكات في المنطقة والمناقشات حول توسيع نطاق وقف إطلاق النار، في إبقاء حالة عدم اليقين مرتفعة. وفي المقابل، لم تسهم زيادة الصادرات الروسية إلا بشكل محدود في تعويض اضطرابات الإمدادات. وبصفة عامة، ما تزال الأسواق شديدة الحساسية تجاه التطورات في مضيق هرمز، مع تحذيرات من أن طول فترة التعطيل أو أي تصعيد إضافي قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع مجدداً بسرعة.



وأهني مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مغلقاً عند مستوى 98.650.

منطقة اليورو

تسارع وتيرة التضخم في ألمانيا نتيجة لارتفاع الطاقة، على الرغم من تراجع الضغوط الأساسية

ارتفع معدل التضخم في ألمانيا إلى 2.7% على أساس سنوي في مارس 2026، مسجلاً أعلى مستوياته منذ يناير 2024، مقابل 1.9% في فبراير، ليؤكد بذلك التقديرات الأولية. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار الطاقة، لا سيما الوقود وزيوت التدفئة، في ظل استمرار التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط العالمية. وشهد تضخم السلع تسارعاً مدعوماً بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والمعمرة، كما ارتفع تضخم الخدمات نتيجة زيادة تكاليف الخدمات الاجتماعية والنقل. وفي المقابل، تراجع تضخم الغذاء هامشياً نتيجة لانخفاض أسعار الزيوت والدهون. في الوقت ذاته، ثبت التضخم الأساسي عند 2.5%، ما يشير إلى اعتدال الضغوط التضخمية الكامنة. وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار بنسبة 1.1%، بما يتسق مع التوقعات. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1719.

آسيا والمحيط الهادئ

البنك الاحتياطي النيوزيلندي يبقي سعر الفائدة دون تغيير وسط تصاعد مخاطر التضخم

أبقى البنك المركزي النيوزيلندي سعر الفائدة دون تغيير عند 2.25%، بما يتسق مع التوقعات، في ظل موازنته بين

تراجع التضخم كما هو متوقع، دعا بعضهم إلى ضرورة الإقرار بإمكانية رفعها مجدداً إذا استمرت الضغوط السعرية، في تحول واضح من التوجهات السابقة «المتوازنة» نحو نبرة أكثر تشدداً. وفي الوقت ذاته، تصاعدت المخاوف بشأن هشاشة سوق العمل، مع التحذير من أن تباطؤ وتيرة التوظيف قد يؤدي إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة، لا سيما مع تركيز نمو الوظائف في عدد محدود من القطاعات. كما أشار صناع السياسات إلى أن استمرار ارتفاع أسعار النفط وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط قد يؤديان إلى تفاقم الضغوط التضخمية وتباطؤ النمو في آن واحد، على الرغم من أنه ما يزال من المبكر تقييم الأثر الكامل لذلك. وبصفة عامة، يبدو أن الاحتياطي الفيدرالي يقترب من المعدل المحايد لأسعار الفائدة ويتبنى نهجاً أكثر حذراً، في ظل موازنته بين التضخم المستمر والمخاطر الهبوطية التي يتعرض لها سوق العمل، فيما تعكس الأسواق هذه الحالة من عدم اليقين من خلال تسعير احتمالات محدودة لخفض سعر الفائدة ما لم تشهد الظروف تحسناً ملموساً.

استقرار مؤشر نفقات المستهلك الشخصي الأساسي يشير إلى احتواء الضغوط التضخمية

ارتفع مؤشر نفقات المستهلك الشخصي الأساسي بنسبة 0.4%، بما يتسق مع التوقعات ودون تغيير عن الشهر السابق، ما يعكس استقرار التضخم الأساسي. وباعتباره أحد المؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها الاحتياطي الفيدرالي، يشير هذا الاستقرار إلى أن الضغوط التضخمية ما تزال تحت السيطرة، مع تأثير محايد على الدولار الأمريكي. وبصفة عامة، تعكس البيانات توازن الأوضاع الاقتصادية، ما يقلل الحاجة إلى إجراء تعديلات فورية في السياسة النقدية، مع بقاء هذه المؤشرات عاملاً مهماً في توجيه قرارات أسعار الفائدة مستقبلاً.

التضخم الأمريكي يشهد ارتفاعاً حاداً على خلفية ارتفاع الطاقة مع بقاء الضغوط الأساسية تحت السيطرة

تسارع التضخم في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ ليصل إلى 3.3% على أساس سنوي في مارس 2026، مسجلاً أعلى مستوياته منذ مايو 2024، وبارتفاع ملحوظ مقارنة بنسبة 2.4% خلال الشهرين السابقين، وذلك بما يتسق مع التوقعات. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار الطاقة، لا سيما البنزين وزيوت الوقود، في ظل التداعيات الناجمة عن التوترات المرتبطة بإيران، ما يعكس تنامي تأثير العوامل الجيوسياسية على التضخم الكلي. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.9%، فيما يعد أعلى معدل يتم تسجيله منذ يونيو 2022، مدفوعة بصفة رئيسية بالارتفاع الحاد لتكاليف الوقود. وعلى الرغم من قوة قراءة التضخم الكلي، إلا أن الضغوط التضخمية الأساسية ظلت أكثر احتواءً، إذ ارتفع التضخم الأساسي الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، إلى 2.6% على أساس سنوي، وجاء أقل قليلاً من التوقعات، فيما سجلت الأسعار الأساسية زيادة شهرية محدودة بلغت 0.2%. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية الأخرى، اتسمت ديناميكيات الأسعار بالتباين، مع استمرار تراجع أسعار السيارات المستعملة والشاحنات، واستقرار تضخم الإسكان، وتباطؤ وتيرة نمو أسعار الغذاء. وبصفة عامة، تشير البيانات إلى أن التضخم الكلي يتأثر بشكل رئيسي بعوامل مرتبطة بالطاقة، في حين يظل التضخم الأساسي مستقر نسبياً، ما يعكس محدودية الضغوط السعرية واسعة النطاق في الاقتصاد.

«أسرع شبكة 5G» و«أفضل شبكة 5G» و«أفضل تغطية في الكويت»

«زين» تحصد ثلاث جوائز من

Ookla® Speedtest®

تتويج الشركة جاء خلال فعاليات مؤتمر الاتصالات العالمي (MWC 2026) في برشلونة



ستيغن باي:

• أثبتت زين استعدادها للاستثمار في شبكتها والتركيز على التميز التشغيلي لتعزيز تجربة المستخدم



نواف الغربللي:

• هذا الإنجاز يبرز قدرة بنيتنا التحتية المتطورة على مواكبة طموحات الدولة في التحول الرقمي

كشفت زين الكويت عن تتويجها بثلاث جوائز من Ookla Speedtest العالمية خلال فعاليات مؤتمر الاتصالات العالمي (MWC 2026) في برشلونة، في إنجاز دولي يعكس قوة استثماراتها في البنية التحتية للشبكات، وتعزيز موقعها التنافسي.

وأوضحت زين أن Ookla Speedtest - الوجهة العالمية الأولى في قياس وتحليل أداء الشبكات - منحتها في هذه الفعالية الدولية جوائز «أسرع شبكة 5G في الكويت»، وجائزة «أفضل تغطية في الكويت»، وجائزة «أفضل شبكة 5G في الكويت»، استناداً إلى بيانات النصف الثاني من العام 2025 التي اعتمدت على ملايين الاختبارات التي أجراها المستخدمون داخل الكويت.

وأفادت الشركة أن هذا الإنجاز يعكس قوة البنية التحتية لشبكتها، ويؤكد اتساق أدائها التشغيلي والفني، بما يضعها في الصدارة، ويؤكد تفوقها في سرعة شبكات الجيل الخامس وتغطيتها الشاملة، كما يأتي في وقت تواصل فيه تسريع منظومتها الرقمية ضمن استراتيجية تحول شاملة تجمع بين استثمارات البنية التحتية المتقدمة، وتعزيز تجربة العملاء، وكفاءة العمليات، والاستعداد للمستقبل.

وأشارت زين إلى أن هذا التتويج جاء عقب الإطلاق الأخير لتكنولوجيا الجيل الخامس المتقدم 5G-Advanced في يونيو 2025، الذي فتحت من خلاله الشركة آفاقاً جديدة أمام قدرات الاقتصاد الرقمي في الكويت والمرحلة التالية من الابتكارات التكنولوجية.

الجدير بالذكر أن هذا الإنجاز يؤكد نجاح الاستثمارات الاستراتيجية التي ضختها زين في تطوير شبكتها وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية، إلى جانب التحسين المستمر لتجربة العملاء، كما يبرز التزامها بتقديم أداء ثابت لشبكات الجيل الخامس، وضمان موثوقية عالية وجودة اتصال متميزة، ضمن رؤية طويلة الأمد تركز على الابتكار والكفاءة والتميز التشغيلي.

وقال الرئيس التنفيذي لـ زين الكويت نواف الغربللي «إطلاقنا مؤخراً لشبكة الجيل الخامس المتقدم يُمثل نقلة نوعية في مشهد الاتصالات بالكويت، فهو لا يقتصر على تعزيز تجربة العملاء فحسب، بل يفتح آفاقاً واسعة أمام الدولة في مجالات الاقتصاد الرقمي، والتعليم الذكي، والرعاية الصحية الرقمية، بما يرسخ مكانة الكويت في مصاف الدول الرائدة في تبني أحدث التقنيات».

وأضاف قائلاً «هذا الإنجاز يعكس التزام زين بتطوير قدرات شبكتها وتوسيع نطاق التغطية، حيث نعمل باستمرار على رفع كفاءة الأداء التشغيلي والفني لضمان اتصال موثوق وسرعات فائقة، فهذه الجوائز التي حصلنا عليها من Ookla Speedtest® هي شهادة دولية على أن بنيتنا التحتية قادرة على مواكبة طموحات الدولة في التحول الرقمي».

وأكد الغربللي قائلاً «نعتبر استثمارنا في تطوير البنية التحتية مسؤولية وطنية تجاه دعم الابتكار وتمكين القطاعات الحيوية في الدولة، ومن خلال الاستثمار المستمر في الشبكة، نؤكد أن عملائنا سيحصلون على تجربة اتصال محسنة، تتسم بكفاءة وجودة عالية».

وقال ستيغن باي، الرئيس التنفيذي لشركة Ookla: «إن منح زين جوائز Speedtest لأفضل وأسرع شبكة 5G



مسؤولو زين في مؤتمر الاتصالات العالمي ببرشلونة

والتركيز على التميز التشغيلي، وهما عاملان أساسيان لتعزيز تجربة المستخدم ودفع عجلة التقدم الرقمي في الكويت».

ومن خلال هذا الزخم المتواصل، تركز زين الكويت على تقديم ما هو أبعد من الاتصال، إذ تعمل الشركة على بناء بيئة شبكية ذكية قابلة للتوسع وجاهزة للمستقبل،

وأفضل تغطية في الكويت يؤكد التزامها الراسخ بتقديم خدمات رفيعة المستوى، حيث يستند هذا التكريم إلى تحليل شامل لملايين الاختبارات التي أجراها المستهلكون عبر Speedtest»

وأضاف: «تعكس هذه الاختبارات الأداء الفعلي على أرض الواقع، وقد أثبتت زين استعدادها للاستثمار في شبكتها

شبكة زين حققت أعلى النتائج استناداً إلى بيانات Ookla وملايين الاختبارات التي أجراها المستخدمون في الكويت



أفضل شبكة 5G في الكويت

وفقاً لتحليلات Ookla للسوق الكويتي خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025، صنّفت زين كأفضل شبكة 5G في الكويت، مُحققة نتيجة 83.61 عبر منهجية Speedtest Connectivity Score، وهو الأعلى في السوق خلال فترة التقييم.

كما أظهر التقرير تصدر زين لمكونات رئيسية تشكل التجربة العامة للاتصال، بما في ذلك أعلى Speed Score عند 73.06 وأعلى Web Browsing Score الخاص بتصفح الإنترنت عند 97.23، بما يعزز قوة الأداء عبر مختلف الاستخدامات الرقمية اليومية.

وتستند جائزة Ookla لأفضل شبكة 5G إلى منهجية Speedtest Connectivity Score، وهو مقياس أشمل لتجربة الشبكة يتجاوز نتائج السرعة وحدها، إذ تجمع المنهجية عدة مؤشرات أداء واقعية، تشمل السرعة وزمن الاستجابة وتصفح الويب وبث الفيديو، لتقديم صورة أكثر شمولاً عن تجربة المستخدم على الشبكة في الواقع العملي.

وتوزع الأوزان النسبية بواقع 50% لـ Speed Score، و25% لـ Web Browsing Score، و25% لـ Video Stream Score، ويمنح ذلك هذا التقدير أهمية إضافية بوصفه تحقّقاً مستقلاً من جودة تجربة 5G الشاملة في السوق.



بنجاح على الشبكة الخلوية، ويمنح ذلك هذا التقدير وزناً إضافياً بوصفه انعكاساً لتوفر التغطية الفعلي وحضور الخدمة في السوق، وليس ادعاءً نظرياً للتغطية.

تدعم أنماط الحياة الرقمية للمستهلكين واحتياجات قطاع الأعمال والطموحات الوطنية الرقمية للكويت، مع الحفاظ على تركيز قوي على التميز في الخدمة والابتكار وتحقيق أثر ملموس للعملاء.

أسرع شبكة 5G في الكويت

وفقاً لتحليلات Ookla للسوق الكويتي خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025، صنّفت زين كأفضل شبكة 5G في الكويت، مُحققة نتيجة 73.06 في منهجية Speed Score، لتتصدّر السوق ضمن هذه الفئة خلال فترة التقييم.

كما أظهر التقرير تحقيق زين أعلى متوسط (Median) لسرعات تنزيل 5G عند 521.15 ميغابت في الثانية، إلى جانب تسجيل أعلى عدد اختبارات بلغ 312,041 اختباراً، ما يعكس حجم الاستخدام واتساق التجربة المقدمة. ولا تعتمد جائزة Ookla لأسرع شبكة 5G على السرعة فقط، بل تستند إلى منهجية Speed Score التي تقيس الأداء العام للشبكة عبر منظور أشمل للقدرة الاستيعابية والاستجابة.

وتشمل المنهجية أداء التنزيل والرفع إلى جانب مؤشرات زمن الاستجابة (Latency)، بالاعتماد على نتائج الشرائح المئوية 10 و50 و90، مع أوزان نسبية تبلغ 70% لسرعة التنزيل، و20% لسرعة الرفع، و10% لزمن الاستجابة، ويمنح ذلك هذا التقدير أهمية إضافية بوصفه انعكاساً مستقلاً لجودة الشبكة الفعلية في السوق، وليس مُجرّد مؤشر وحيد لقياس السرعة.

أفضل تغطية في الكويت

وفقاً لتحليلات Ookla للسوق الكويتي خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025، صنّفت زين بأفضل تغطية للهاتف المُنتقل في الكويت، مُحققة نتيجة 46.06 في منهجية Coverage Score™، لتتصدّر السوق في التغطية المُتحقق منها خلال فترة التقييم.

كما أظهر التقرير أن زين سجلت أوسع مساحة تغطية مُتحقق منها بلغت 7,965 كم²، استناداً إلى 39,433 جهازاً وأكثر من 42 مليون سجل مسح (Scan)، ما يعكس اتساع بصمتها الشبكية واتساقها عبر الكويت.

وقد صُممت منهجية Coverage Score لقياس الامتداد الجغرافي للتغطية المُتحقق منها لدى مزود الخدمة عبر منهجية مستقلة قائمة على البيانات، مبنية على مليارات القياسات ومئات الملايين من عمليات مسح تغطية الهاتف المتنقل التي تُجمع يومياً.

وبعد تطبيق مؤشرات الجودة، تُجمع البيانات ضمن وحدات مكانية للتحليل، وتُصنّف كل وحدة وفقاً لما إذا كان المستخدمون داخل نطاق الخدمة أو تمكنوا من التسجيل

البنك الأهلي الكويتي يستأنف سحبوات الفوز المؤجلة... لتتويج 48 رابحاً

جهير معرفي: عودة السحوبات هي احتفال بعلاقة مميزة تجمعنا بعملائنا ضمن حرصنا على تلبية تطلعاتهم وتحقيق أحلامهم

المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي «لطالما كان حساب الفوز أكثر من حساب للجوائز، فهو يعكس التزامنا بمكافأة عملائنا وبناء علاقات طويلة الأمد معهم، ويسعدنا عودة اللحظات التي نحتفي بها معهم بالفوز والنجاح».

وأضافت أن البنك الأهلي الكويتي يسعى باستمرار لتقديم تجربة مصرفية سهلة ومجزية للعملاء، مبيّنة أنه يهدف من خلال منتجاته مثل حساب الفوز إلى توفير قيمة مضافة لهم وتلبية تطلعاتهم وأهدافهم المالية.

وشددت معرفي في نهاية تصريحها على أن البنك الأهلي الكويتي يلتزم بإثراء تجربة عملائه عبر تقديم حلول ومنتجات مجزية لهم وتوفير تجربة مصرفية سهلة وسلسة لهم باستمرار.

وتأتي عودة سحبوات الفوز ضمن سعي البنك الأهلي الكويتي لتعزيز تفاعله مع العملاء، وتقديم قيمة مضافة لهم وتلبية احتياجاتهم المتطورة عبر منحهم عروض حصرية باستمرار من أجل الارتقاء بمكانته التنافسية في القطاع المصرفي.



جهير معرفي

أعلن البنك الأهلي الكويتي استئناف سحبوات حساب الفوز المؤجلة منذ أبريل 2025 حتى مارس 2026 بعد استيفاء جميع المتطلبات الرقابية والحصول على الموافقات من بنك الكويت المركزي والتراخيص اللازمة من وزارة التجارة والصناعة.

وسيتم إجراء السحوبات المؤجلة بتاريخ 14 و15 و16 و19 أبريل 2026، للإعلان عن 48 فائزاً وفق جدول زمني محدد بما يضمن تنظيمها بكل دقة وشفافية ووضوح.

وسيتم تتويج الفائزين على النحو التالي: 36 سحباً أسبوعياً على 10 آلاف دينار كويتي، و8 سحبوات شهرية على 20 ألف دينار كويتي، و3 سحبوات ربع سنوية بقيمة 100 ألف دينار كويتي، وسحب سنوي واحد على راتب 5000 دينار شهرياً لمدة 10 سنوات.

وستقام السحوبات بحضور ممثلين عن شركتي التدقيق الخارجي «غراند ثورنتون» و«ديلويت»، وسيتم بثها مباشرة عبر قناة البنك الرسمية على يوتيوب وفقاً للشروط الضرورية الجديدة مما يضمن أعلى معايير الشفافية لجميع العملاء.

وبهذه المناسبة قالت مدير عام إدارة الخدمات



حلّ في المرتبة الثانية عشرة إقليمياً

بيت التمويل الكويتي الأول في الكويت ضمن قائمة «فوربس» لأكبر 100 شركة عامة في الشرق الأوسط 2026

الشمعان: تصدر التصنيفات جاء ثمرة الاستراتيجية التشغيلية الفعّالة واستدامة النمو واتساع قاعدة العملاء

مستوى القطاع المصرفي، حيث بلغ صافي الأرباح للمساهمين لعام 2025 نحو 632.1 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 5.0 مقارنة بالعام السابق 2024. وارتفع صافي إيرادات التمويل لعام 2025 ليصل إلى 1.3 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 11.5%. وكذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 1.2 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 10.7%.

وذكرت مجلة «فوربس الشرق الأوسط» أن بيت التمويل الكويتي وقع أكبر اتفاقية تسهيلات مصرفية مقومة بالدينار بقيمة 1.5 مليار دينار لمؤسسة البترول الكويتية، حيث بلغت حصة التمويل الإسلامي من الاتفاقية 675 مليون دينار، منها 405 ملايين دينار تمثل حصة بيت التمويل الكويتي. كما أشارت المجلة إلى نجاح بيت التمويل الكويتي في إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة مليار دولار، في إطار استراتيجية البنك لتعزيز قاعدة رأس المال، وتنويع مصادر التمويل، وزيادة القدرة على دعم المشاريع التنموية في الكويت.

المنهجية

واستندت فوربس في تصنيفها إلى بيانات القيم السوقية من 12 سوقاً مالية في 11 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع اعتماد أسعار الإغلاق حتى 31 يناير 2026. وقد تم حساب تحويلات العملات وفق أسعار الصرف المعتمدة في التاريخ ذاته.



خالد يوسف الشمعان

الأنشطة والخدمات، والتميز في تبني التكنولوجيا والتحول الرقمي في الخدمات المصرفية والاعمال التشغيلية، ودمج الاستدامة في جميع العمليات. وأشار إلى أن بيت التمويل الكويتي يواصل تحقيق أداء مالي قوي، وسجل أعلى معدلات صافي أرباح على

حلّ بيت التمويل الكويتي في المركز الأول على مستوى الكويت والثاني عشر إقليمياً، ضمن قائمة «فوربس» لأكبر 100 شركة عامة من حيث القيمة السوقية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2026.

وبحسب التصنيف، بلغت القيمة السوقية لبيت التمويل الكويتي 47.6 مليار دولار، ليرسخ مكانته الرائدة وتصدره لقطاع البنوك والخدمات المالية وكافة الشركات في الكويت من حيث القيمة السوقية.

وتضم قائمة فوربس لأكبر 100 شركة عامة في الشرق الأوسط، كبرى الشركات والأكثر قيمة وربحية في المنطقة، لتشمل البنوك والشركات العاملة في قطاع الطاقة والصناعة والبتروكيماويات والاتصالات والنقل والإنشاءات وغيرها.

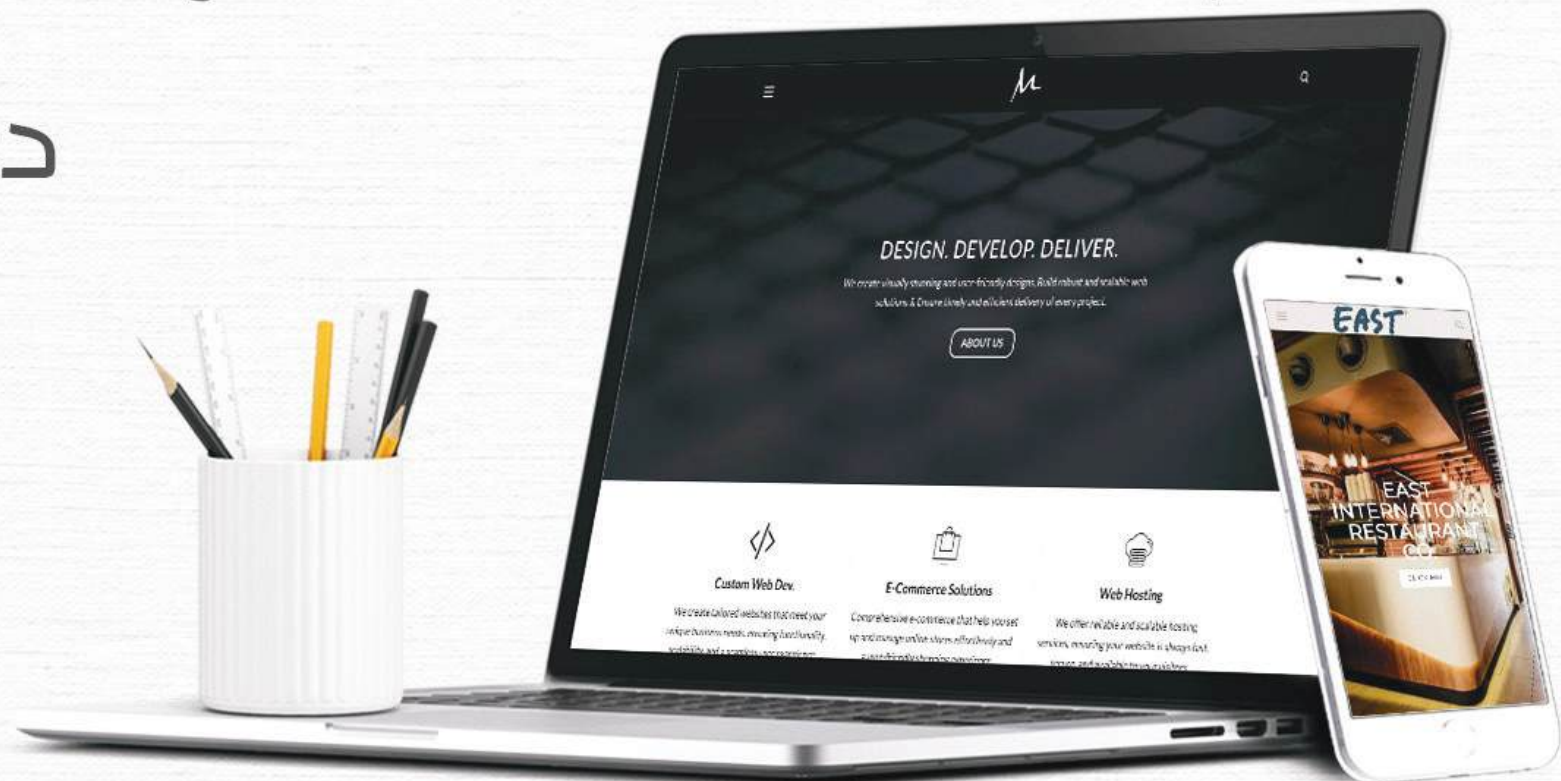
وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشمعان، أن البنك يتمتع بمزايا تنافسية عديدة جعلته ضمن قائمة «فوربس» لأكبر 100 شركة عامة في الشرق الأوسط 2026، متصدراً كافة البنوك والشركات على مستوى الكويت، مستنداً إلى ربحية قوية ومستدامة، وأداء تشغيلي قوي، وتطوير مستمر في الخدمات المصرفية، وكفاءة في الأداء المالي، مع توسيع وتعزيز تنافس أعمال المجموعة المنتشرة في حوالي 10 دول حول العالم بشبكة فروع تبلغ أكثر من 600 فرع. وأوضح الشمعان أن تنويع بيت التمويل الكويتي بأعلى التصنيفات يعود أيضاً إلى اتساع قاعدة العملاء وتنوع

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



KIB يعزز بنيته الرقمية ويحقق نمواً لافتاً في استخدام القنوات المصرفية الإلكترونية خلال 2025

البنك أطلق حلولاً مصرفية مبتكرة ترتقي بتجربة العملاء وتمنحهم مرونة أكبر في إدارة شؤونهم المالية

ذلك ضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى تطوير القنوات الإلكترونية وتحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات مبتكرة وسريعة ومتاحة على مدار الساعة. ويجمع جهاز الصراف التفاعلي بين سهولة الخدمات المقدمة عبر أجهزة السحب الآلي والطابع الشخصي الذي تضيفه الخدمات المصرفية الشخصية، كما يتيح للعملاء إمكانية تنفيذ مجموعة واسعة من المعاملات المصرفية، بما فيها السحب النقدي، الإيداع النقدي، إيداع وصرف الشيكات، بالإضافة إلى طباعة البطاقات إلى جانب الرد على الاستفسارات العامة بمساعدة موظفي خدمة الجهاز من خلال مكالمات مرئية عالية الدقة.

وبالإضافة إلى المزايا التي يوفرها جهاز الصراف التفاعلي، ما زال بإمكان عملاء KIB الاستفادة من شبكة أجهزة السحب الآلي المنتشرة في كافة أنحاء الكويت لإنجاز جميع العمليات الأساسية، مثل السحب والإيداع النقدي، تحويل الأموال بين الحسابات، إدارة الرقم السري، وإنجاز عمليات السحب النقدي من دون بطاقة مصرفية باستخدام البطاقة المدنية ورقم الهاتف المحمول، إلى جانب مجموعة من الخدمات الأخرى التي تتضمن سداد مدفوعات بطاقات KIB الائتمانية، تفعيل البطاقات الجديدة، الاشتراك في خدمة الرسائل النصية المصرفية القصيرة، استبدال نقاط مكافآت KIB بقيمة استرداد نقدي وإعادة تعبئة بطاقات KIB مسبقاً الدفع.

مركز الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي

وخلال العام 2025، شهد مركز الاتصال لدى KIB نمواً بعدد المكالمات بنسبة تقارب 11% مقارنة بالفترة السابقة، وذلك تأكيداً لما تتميز به هذه الخدمة من سهولة وسرعة وكفاءة في تلبية متطلبات العملاء، في أي وقت وطوال أيام الأسبوع، كما زادت نسبة التفاعل عبر صفحات KIB على مواقع التواصل الاجتماعي KIBPage@ بمعدل 9.5% مقارنة بعام 2024. وإضافة إلى خدمة الواتساب التفاعلية، قام فريق البنك بتلبية جميع الاستفسارات والطلبات التي تقدّم بها العملاء.

وفي إطار تعزيز كفاءة الاستجابة وحماية العملاء، قام مركز الاتصال بإضافة عدد من الخدمات عبر نظام الرد الآلي، مع منح أولوية قصوى للمكالمات المتعلقة بالاحتيايل وإيقاف البطاقات، بما يساهم في تسريع وصول العملاء إلى موظفي مركز الاتصال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل فوري.

تجدر الإشارة إلى أن KIB، في عام 2026، يسعى إلى الاستمرار في تطبيق استراتيجيته الشاملة لتعزيز بنيته الرقمية من خلال تبني أفضل التقنيات المصرفية والمالية وأكثرها تطوراً وبما يتماشى مع المعايير العالمية، وتكييفها بما يناسب احتياجات العملاء في الكويت ويرتقي بتجربتهم على المستويات كافة.



نواف الخريّف

الرقمية والوصول بكفاءة أكبر إلى المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم وتلائم أسلوب حياتهم العصري.

وشملت المزايا التي أضافها البنك إلى منصّته الرقمية خلال العام 2025، ميزة ربط حسابات الأطفال التي تتيح للوالدين مراقبة وإدارة حسابات أطفالهم بشكل أفضل، ومن بين التحسينات الإضافية دمج خدمات ويسترن يونيون لتسهيل عمليات التحويل المالي الدولي بكل راحة وسرعة، إلى جانب ميزة إدارة الحدود المالية وحدود البطاقات، بالإضافة إلى إمكانية تفعيل الحسابات المجمدة عبر التطبيق.

كما شملت المزايا الجديدة زيادة الشرائح المستفيدة من خدمة تحديث البيانات التي تمكن كافة شرائح العملاء من تحديث معلوماتهم وبياناتهم الشخصية أينما تواجدوا، سواء داخل الكويت أو خلال السفر في الخارج، وفي أي وقت على مدار الساعة، ضمن مجموعة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك عبر تطبيق KIB موبايل. علاوة على ذلك، يقدّم التطبيق أيضاً إدارة الحدود المالية للتحويلات والبطاقات.

انتشار أجهزة الصراف التفاعلي

واصل KIB في العام 2025 توسيع نطاق انتشار أجهزة الصراف التفاعلي في مختلف مناطق دولة الكويت. كما عزز البنك شبكته من خلال تشغيل 6 أفرع رقمية، وذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية أكثر قرباً وسهولة للعملاء. وقد أسهم هذا التوسع في تحقيق نمو ملحوظ في استخدام القنوات الرقمية، حيث ارتفعت العمليات المنقّذة عبر أجهزة الصراف التفاعلي بنسبة 40%، مما يعكس الإقبال المتزايد من العملاء على الحلول المصرفية الرقمية. ويأتي

واصل بنك الكويت الدولي (KIB) خلال عام 2025 تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى تطوير خدماته المصرفية الرقمية وتعزيز كفاءة منتجاته، من خلال إطلاق حلول مالية مبتكرة تساهم في الارتقاء بتجربة العملاء وتمنحهم مرونة أكبر في إدارة شؤونهم المالية وإنجاز معاملاتهم بسهولة وأمان على مدار الساعة. ويأتي ذلك في إطار توجه البنك نحو تعزيز بنيته الرقمية وتبني أحدث الممارسات التقنية، بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي، وينسجم مع شعاره المؤسسي «بنك للحياة».

وضمن جهود إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في KIB لتقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة، أطلق البنك خلال عام 2025 سلسلة من التحسينات النوعية والخدمات المميّزة عبر تطبيق KIB موبايل، إلى جانب التوسع في شبكة أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)، بما يساهم في تسهيل وصول العملاء إلى خدماته المصرفية، وتعزيز كفاءة القنوات الرقمية، وتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء.

وفي هذا السياق، قال نائب المدير العام في الإدارة المصرفية للأفراد في KIB، نواف الخريّف: «يمثل عام 2025 مرحلة مفصلية في مسيرة تعزيز البنية التحتية لـ KIB، حيث رسّخنا خلالها أسس منظومة رقمية متكاملة تركز على الكفاءة، والاستدامة، وتجربة العميل. وقد عملنا على تطوير قنواتنا المصرفية الرقمية بما يواكب أعلى المعايير، مع التركيز على تبسيط الرحلة المصرفية، وتعزيز الاعتماد على الخدمات الذاتية، ورفع مستويات الأمان والموثوقية. ومع استمرار تطوّر احتياجات العملاء، يواصل KIB الاستثمار في حلول رقمية متقدمة تُحدث أثراً ملموساً في أسلوب إدارة الشؤون المالية اليومية، وتدعم نمط حياة أكثر سهولة ومرونة».

وقد أسهمت تلك الخدمات والتحديثات في تسجيل نتائج إيجابية خلال عام 2025، بما في ذلك ارتفاع عدد العمليات المنجزة عبر تطبيق البنك وقنواته الإلكترونية بنحو 85%، ونمو عدد العملاء الذين سجلوا في تطبيق البنك وبرنامج مكافآت KIB بنحو 20%. علاوة على ذلك، شهد العام 2025 نمواً ملحوظاً في عدد الودائع بنحو 474% مقارنة بالعام 2024 وارتفعت نسبة الودائع التي تم إنجازها عبر تطبيق البنك بنحو 230%، إضافة إلى ارتفاع بنسبة 88% في العمليات التي تم تنفيذها عبر خدمة ومض.

مزايا جديدة على تطبيق KIB موبايل

أضاف KIB المزيد من المزايا إلى منصّته الرقمية المصمّمة للعملاء الأفراد «KIB موبايل»، في إطار التزام البنك باستراتيجيته الرقمية الشاملة والهادفة إلى الارتقاء بتجربتهم وتوفير مزايا مبتكرة تضمن تمتّعهم بالراحة والأمان والسهولة عند استخدام قنواته المصرفية

تعيين نائبين للرئيس التنفيذي لقيادة قطاعي الخزانة والاستثمار والتحول الرقمي والعمليات

«وربة» يعلن عن هيكلية إدارية جديدة لتعزيز مكانته كبنك إسلامي رائد يخدم عملاءه والاقتصاد الكويتي



حمد السايير - شاهين الغانم - أنور الغيث - ثويني الثويني

في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز مسيرته نحو الريادة والابتكار وتحقيق نمو مستدام، أعلن بنك وربة عن إجراء هيكلية إدارية شاملة على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، في خطوة تتماشى مع رؤيته المستقبلية لبناء بنك يقدم حلولاً مصرفية متكاملة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويساهم بفاعلية في دعم وتنمية الاقتصاد الكويتي.

وأوضح البنك أن الهيكلية الجديدة تقسم مهام الإشراف المباشر على قطاعين رئيسيين: الأول للخزانة والاستثمار، والثاني لقيادة التحول الرقمي والعمليات وتطوير الأعمال، في توجه يعكس حرص البنك على دمج القوة الاستثمارية مع الكفاءة التشغيلية، بما يعزز قدرته على تقديم حلول مصرفية مبتكرة ويرفع من تنافسيته في السوق المحلي والإقليمي.

وفي هذا الإطار، أعلن بنك وربة عن تعيين كل من أنور بدر الغيث نائباً للرئيس التنفيذي لقطاع التحول الرقمي والعمليات، وثنويني خالد الثويني نائباً للرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار والخزانة بالتكليف لحين استكمال الموافقات الرقابية، ليكونا ضمن قيادة المرحلة القادمة للبنك.

نمو قوي وتحول رقمي متسارع

وتأتي هذه الخطوة مدعومة بالأداء المالي القوي الذي حققه البنك، حيث شهدت أرباحه خلال عام 2025 نمواً لافتاً وتضاعفاً مقارنة بالسنوات السابقة، في انعكاس مباشر لنجاح استراتيجيته التشغيلية والتوسعية. كما يواصل البنك الاستثمار بشكل مكثف في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، إدراكاً منه بأن مستقبل القطاع المصرفي يرتكز على الابتكار الرقمي، وتقديم خدمات ذكية وسريعة تلبي تطلعات العملاء في عالم يشهد تسارعاً غير مسبوق في التطورات التقنية.

رؤية استراتيجية لمرحلة مفصلية

وفي تعليقه على هذه الهيكلية، صرح رئيس مجلس إدارة

تمكين المرحلة القادمة وتعزيز التكامل

وتأتي هذه الهيكلية في توقيت استراتيجي يدعم توجه البنك نحو مرحلة أكثر توسعاً وتكاملاً، حيث من المتوقع أن تساهم في تسهيل وتسريع تنفيذ الخطط المستقبلية، وتعزيز التكامل المؤسسي، ورفع جاهزية البنك للاستفادة من الفرص الجديدة على مستوى السوقين المحلي والإقليمي.

مسيرة نمو ... من بنك ناشئ إلى لاعب مؤثر

وعلى مدار 15 عاماً، نجح بنك وربة في تحقيق نمو متسارع وتحولات نوعية، مدعوماً بثقة مساهميه وعملائه، وهو ما تجسد في النجاح الكبير لزيادة رأس المال الأخيرة خلال عام 2025، والتي تزامنت مع خطوات استراتيجية عززت من متانة مركزه المالي وفتحت آفاقاً أوسع للنمو والتوسع. ويواصل البنك ترسيخ مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت، من خلال تبني الابتكار، وتطوير خدماته الرقمية، وتقديم حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء.

بنك وربة، حمد مساعد السايير: "تمثل هذه الهيكلية محطة محورية في مسيرة بنك وربة، حيث تؤسس لمرحلة جديدة من النمو الطموح، ترتكز على الكفاءة والمرونة والابتكار، بما يعزز من قدرتنا على تقديم قيمة مستدامة لعملائنا ومساهمينا، ويدعم دورنا في الاقتصاد الكويتي."

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي، شاهين حمد الغانم، إن «هذه التغييرات تعكس جاهزية البنك للمرحلة القادمة، خاصة في ظل التوسع الاستراتيجي والتوجه نحو التكامل والاندماج، حيث ستساهم الهيكلية الجديدة في تسريع وتيرة اتخاذ القرار، وتعزيز التكامل بين القطاعات، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي».

قيادات بخبرات نوعية

ويتمتع كل من الغيث والثويني بخبرات مصرفية واستثمارية واسعة، حيث أسهما خلال مسيرتهما في قيادة مبادرات نوعية وتطوير أعمال البنك، وكان لهما دور ملموس في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتنمية الأنشطة الاستثمارية، بما يدعم توجهات البنك الاستراتيجية للمرحلة المقبلة.

عطائورات

مقاميس

maqames - perfume

55205700





إعداد الخبير السياحي -
كمال كبشة



سياحة
وسفر

السياحة المسافر يكتب القواعد الجديدة 2026...

التحليل الرئيسي... زلزال في سلوك المسافر

لم تعد صناعة السياحة تواجه منافسة تقليدية، بل تواجه تغيراً في عقل العميل نفسه.
المسافر لم يعد ينتظر...
لم يعد يخطط طويلاً...
ولم يعد يمنح ثقته بسهولة...
نحن أمام جيل مختلف: يتحرك بسرعة...
يقرر بسرعة... ويغير قراره بنفس السرعة.
هذا المسافر لا يبحث عن الأرخص فقط، بل يبحث عن أفضل تجربة في اللحظة الحالية.
وهنا تكمن المشكلة الحقيقية: الولاء اختفى...
والاختيار أصبح متغيراً في كل مرة، والشركات التي لا تدرك هذا التحول... ستظل تقدم نفس المنتج، لكن العميل لم يعد موجوداً.

اتجاهات عالمية... واقع جديد

نمو السفر
الفردى
بشكل
متسارع

ارتفاع
الحجوزات
اللحظية
عالمياً

السفر لم يعد مرتبطاً بمواسم فقط، بل أصبح مرتبطاً بالحالة النفسية والفرصة اللحظية، فالمسافر اليوم يسافر لأنه "يريد الآن"، وليس لأنه "خطط من قبل".
كما أن السفر الفردي لم يعد خياراً محدوداً، بل أصبح نمطاً عالمياً يعكس رغبة في الحرية، والتحكم الكامل في التجربة.

السوق بالأرقام... تحولات سريعة

أكثر من
60%
من المسافرين
يقررون خلال أقل
من 7 أيام

70%
من الحجوزات تتم
عبر الإنترنت

هذه الأرقام لا تعكس مجرد تطور طبيعي، بل تعكس تحولاً جذرياً في طريقة اتخاذ القرار، فالسوق لم يعد يتحرك ببطء كما في السابق، بل أصبح سوقاً لحظياً...
سريعاً... لا ينتظر أحداً، والعميل لم يعد يمر بمراحل طويلة قبل الحجز، بل يقفز مباشرة إلى القرار أو ينسحب بالكامل.

زاوية الفنادق

التجربة تقتل الغرفة

من لحظة الوصول... إلى تفاصيل الغرفة... إلى الخدمة... إلى الإحساس العام، كل عنصر أصبح جزءاً من القرار.
الفندق الناجح اليوم هو الذي يجعل العميل يشعر بشيء مختلف... وليس الذي يقدم خدمة جيدة فقط.
الفنادق التي ما زالت تفكر بعقل "بيع الغرفة"... تخسر دون أن تدرك.
السوق تغير... والمنتج تغير... والعميل تغير.
المسافر اليوم لا يبحث عن مكان للنوم فقط، بل يبحث عن تجربة كاملة يعيشها.

مستقبل الفنادق

سلاسل الفنادق العالمية بدأت بالفعل في إعادة صياغة مفهومات الإقامة، حيث لم يعد التركيز على الفخامة وحدها، بل على التخصيص والتجربة الشخصية.
الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً من الخدمة، والبيانات أصبحت وسيلة لفهم العميل بشكل أعمق.
المستقبل ليس للفندق الأكبر، بل للفندق الأذكى.

زاوية الطيران...

شركات الطيران تحت الضغط

شركات الطيران اليوم لم تعد تقود السوق، بل أصبحت تلاحقه وتحاول التكيف معه.
برامج الولاء التي كانت تمثل قوة حقيقية، لم تعد قادرة وحدها على الحفاظ على العميل.
المسافر اليوم لا يهتم بالنقاط... ولا يهتم بتاريخ العلاقة... هو ينظر إلى الشاشة... ويقارن بين السعر... التوقيت... التجربة... ثم يتخذ قراره فوراً.
التطبيقات الرقمية أصبحت اللاعبين الأقوى... وأصبح وكيل السفر الحقيقي هو "الموبايل".
وهذا يفرض تحدياً كبيراً: كيف تكسب عميلاً لا يريد أن يُقيد نفسه بك؟

سياحة الخليج

منطقة الخليج تدخل مرحلة جديدة من المنافسة السياحية، مدعومة باستثمارات ضخمة ومشاريع عملاقة في الترفيه والضيافة.
لكن التحدي لم يعد في حجم الاستثمار، بل في القدرة على فهم سلوك المسافر الجديد.
هل نقدم منتجاً تقليدياً بشكل حديث؟ أم نقدم تجربة جديدة بالكامل؟
الإجابة على هذا السؤال هي التي ستحدد من يقود السوق في السنوات القادمة.

أخبار السياحة العالمية

تشهد الأسواق العالمية تحولاً واضحاً في أنماط السفر، حيث ارتفعت الحجوزات اللحظية بشكل ملحوظ، مدفوعة بتطور التكنولوجيا وسرعة الوصول إلى الخيارات.
كما يشهد السفر الفردي نمواً كبيراً، في ظل رغبة المسافرين في تجربة أكثر حرية واستقلالية.
في المقابل، تراجعت قوة العلامات التجارية التقليدية، أمام قوة المنصات الرقمية التي تمنح العميل خيارات غير محدودة.

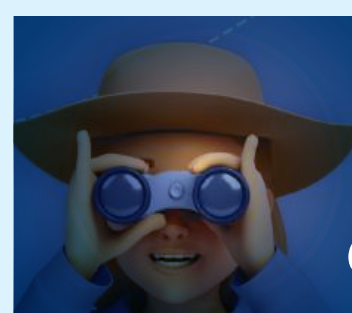
الخاتمة

السياحة لم تتغير... الذي تغير هو الإنسان.
ومن لا يفهم هذا التحول لن يخسر المنافسة فقط، بل سيجد نفسه يعمل في سوق لم يعد موجوداً.



هل
تعلم؟

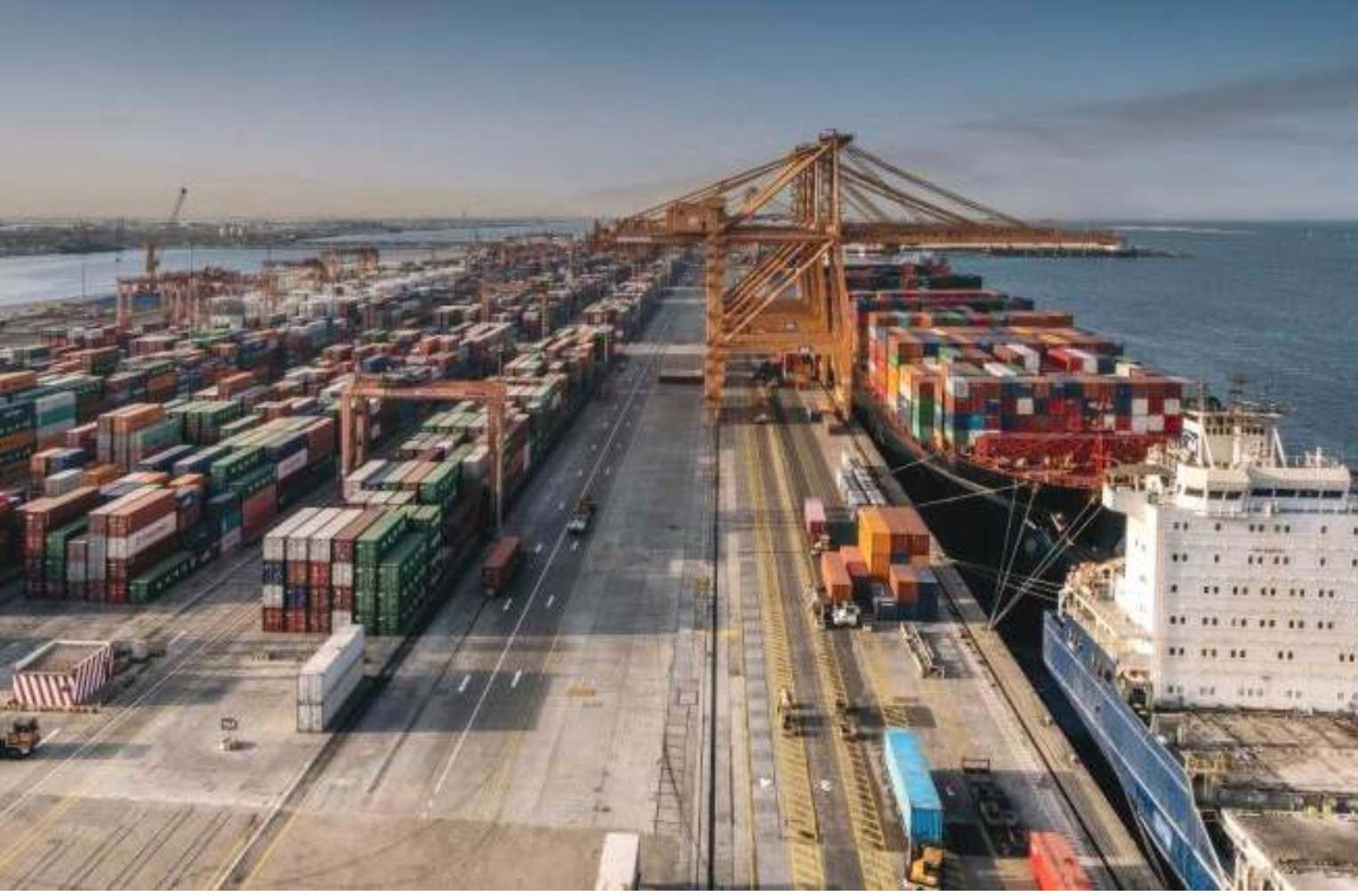
المسافر الحديث قد يقضي أقل من 15 دقيقة فقط في اتخاذ قرار الحجز، وهذا يعني أن كل ما تقدمه الشركة يجب أن يقنعه في دقائق معدودة.



عين على
السياحة

السوق لم يعد للأقوى، ولا للأكبر...
السوق أصبح لمن يفهم العميل قبل أن يفكر.
ومن يسبق... يكسب.

الكويت: الميزان التجاري سجل 535.16 مليون دينار



كشفت بيانات إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت في شهر أكتوبر 2025، تراجع فائض الميزان التجاري 34.2% على أساس سنوي.

وبحسب البيان الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء، أمس الأحد، بلغ الميزان التجاري في أكتوبر الماضي 535.16 مليون دينار، مقابل 813.72 مليون دينار بنفس الفترة من عام 2025.

وأوضح البيان أن الصادرات في أكتوبر الماضي تراجعت 3.9%، إلى 1.79 مليار دينار، فيما بلغت قيمة الواردات 1.26 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 19.6% على أساس سنوي.

وارتفع في نفس الفترة حجم التبادل التجاري بنحو 4.6% ليصل بنهاية أكتوبر الماضي إلى 3.05 مليار دينار، مقارنة بنحو 2.91 مليار دينار في أكتوبر من العام السابق.

الإمارات تحتل الصدارة كشريك تجاري أول للصادرات الكويتية

وأظهر التقرير احتلال الإمارات العربية المتحدة صدارة أهم الدول المصدر إليها (عدا السلع النفطية) في أكتوبر الماضي، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 53.28 مليون دينار.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بصادرات تُقدر بنحو 28.49 مليون دينار، تليها الهند بواقع 27.99 مليون دينار، ثم الصين الشعبية بحوالي 22.49 مليون دينار، وتليها العراق بـ20.81 مليون دينار.

واحتلت الإمارات أيضاً الصدارة لأهم الدول المستوردة منها، بقيمة واردات بلغت 229.31 مليون دينار، تليها الصين الشعبية بنحو 226.44 مليون دينار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 85.09 مليون دينار، ورابعاً اليابان بواقع

69.93 مليون دينار.

وبلغت الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 90.92 مليون دينار في أكتوبر الماضي، بينما كانت تبلغ 72.86 مليون دينار بالشهر المماثل من 2024،

بارتفاع نسبته 24.8%.

وبلغت حصة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 5.1% خلال الشهر، في حين كانت تبلغ 3.9% في بالشهر المقارن بالعام الماضي.

.. و تطرح 5 مناطق امتياز جديدة للنفط والغاز ضمن جولة دولية

طرحت وزارة الطاقة والمعادن العمانية 5 مناطق امتياز جديدة في قطاعي النفط والغاز، في خطوة تستهدف جذب شركات البترول المحلية والعالمية، وتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بما يدعم النمو الاقتصادي ويتمشى مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040».

وجاء هذا الطرح ضمن التوجه الاستراتيجي نحو تعظيم الاستفادة من الموارد الهيدروكربونية، وتعزيز الشراكات مع الشركات العالمية، بما يدعم استدامة القطاع ويعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

فرص جيولوجية واعدة

تشمل مناطق الامتياز المطروحة الأرقام: 12، 16، 42، 45، وتغطي نطاقات جغرافية واسعة، تتمتع بإمكانيات جيولوجية كبيرة تعزز فرص الاستكشاف والتطوير.

وأكدت الوزارة أن هذا الطرح يأتي ضمن نهجها المستمر لتعزيز بيئة استثمارية جاذبة، قائمة على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، بما يدعم استقطاب الاستثمارات النوعية، ونقل التقنيات الحديثة، فضلاً عن تعظيم القيمة المضافة لقطاعي النفط والغاز.

مراحل التقديم وآلية المناقصة

تمر عملية التقديم بعدة مراحل تشمل استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة، والتسجيل وتقديم المستندات المطلوبة، إلى جانب الحصول على البيانات الفنية، وتقديم العروض عبر المنصة المخصصة.

بينما دعت الوزارة الشركات الراغبة في المشاركة إلى الاطلاع على تفاصيل الطرح عبر موقع المناقصة، مشيرة إلى أن التسجيل يبدأ اعتباراً من اليوم، وحتى 30 سبتمبر أيلول 2026.

على أن يتم إعلان النتائج بعد الانتهاء من التقييم الفني والمالي للعروض.

31.38 مليار ريال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان بنهاية 2025

كما سجل قطاع الكهرباء والمياه استثمارات بلغت 318.7 مليون ريال عُماني، مع ارتفاع في التدفقات قدره 25.8 مليون ريال، في حين بلغت استثمارات قطاع التجارة نحو 281 مليون ريال عُماني، مع تدفقات بلغت 4 ملايين ريال.

وبلغت استثمارات قطاع الفنادق والمطاعم نحو 112.8 مليون ريال عُماني، مع تراجع في التدفقات بلغ 0.7 مليون ريال، وسجل قطاع الإنشاءات استثمارات بنحو 99.1 مليون ريال، مع تدفقات ارتفعت إلى 9.9 مليون ريال، فيما بلغت استثمارات الأنشطة الأخرى نحو 85.7 مليون ريال عُماني، بتدفقات بلغت 2 مليون ريال.

وعلى مستوى الدول المستثمرة، تصدرت المملكة المتحدة قائمة المستثمرين الأجانب في سلطنة عُمان بحصة بلغت 52.3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بقيمة 16.422 مليار ريال عُماني. وحلت الولايات المتحدة الأمريكية ثانياً باستثمارات بلغت 8.454 مليار ريال، تلتها دولة الكويت بنحو 1.361 مليار ريال، ثم الصين بنحو 887.3 مليون ريال.

كما بلغت استثمارات دولة قطر نحو 763 مليون ريال عُماني، ودولة الإمارات العربية المتحدة نحو 626.2 مليون ريال، تلتها مملكة البحرين باستثمارات بلغت 528.5 مليون ريال، وهولندا بنحو 525.1 مليون ريال، وسويسرا بحوالي 329.7 مليون ريال، والهند بنحو 275.2 مليون ريال، في حين سجلت باقي الدول الأخرى مجتمعة استثمارات بلغت 1.21 مليار ريال عُماني.

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان بنهاية الربع الرابع من عام 2025 إلى 31.381 مليار ريال عُماني، محققاً نمواً بنسبة 8.1% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أن التدفقات الاستثمارية خلال عام 2025 بلغت نحو 2.36 مليار ريال عُماني، مقابل 3.56 مليار ريال في عام 2024، في حين واصل الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الارتفاع.

واستحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 80.9%، بقيمة بلغت 25.413 مليار ريال عُماني، مع تدفقات استثمارية قدرت بنحو 2.53 مليار ريال.

وجاء قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بإجمالي استثمارات بلغ 2.674 مليار ريال عُماني، مسجلاً تدفقات سالبة بقيمة 127 مليون ريال، تلاه قطاع الوساطة المالية باستثمارات بلغت 1.501 مليار ريال، مع انخفاض في التدفقات قدره 69.1 مليون ريال.

وسجل قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشروعات التجارية استثمارات بقيمة 584.3 مليون ريال عُماني، مع تراجع في التدفقات بلغ 14.4 مليون ريال، بينما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل والتخزين والاتصالات نحو 312.5 مليون ريال عُماني، بتدفقات بلغت 2.5 مليون ريال.

بريطانيا تطلق خطة لدعم الشركات في ارتفاع تكاليف الطاقة



وأضافت: «في وقت لاحق من هذا الأسبوع، سأعرض المرحلة التالية من خطتنا لتعزيز القدرة التنافسية لبريطانيا، كما سأحدد المبادئ التي ستوجه دعمنا للشركات خلال الأشهر المقبلة». ومن المقرر أن تتوجه ريفز إلى اجتماعات صندوق نقد الدولي في واشنطن بينما ستبحث مع الحلفاء سبل ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز. وأكدت أن الحرب في إيران ستفرض تكلفة على الأسر والشركات البريطانية، مضيفة أن حجم هذه التكلفة لم يتضح بالكامل بعد، إلا أن الأولوية الفورية يجب أن تتركز على ضمان استمرار وقف إطلاق النار.

إسرائيل والولايات المتحدة للتعامل مع هذا التطور. سبق أن فضلت الحكومة البريطانية التريث في تقديم دعم واسع النطاق للأسر والشركات، بانتظار اتضاح مسار الصراع. إلا أن تعثر المحادثات في باكستان بشأن التوصل إلى اتفاق سلام دفع ريفز إلى التعهد بالكشف عن تفاصيل إضافية حول آليات تخفيف الأعباء عن الشركات. وسبق أن تعهدت الحكومة بخفض بعض الرسوم البيئية وتقليل فواتير الكهرباء للشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة، غير أن ريفز أشارت إلى أن قطاع التصنيع في بريطانيا لا يزال يعاني من أسعار طاقة غير تنافسية منذ فترة طويلة.

تناقش وزيرة المالية البريطانية راشيل ريفز خطة جديدة لدعم الشركات في مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة، وذلك في وقت لاحق من هذا الأسبوع، في ظل التداخات الاقتصادية المستمرة للحرب الإيرانية.

دعم الأسر والشركات

وفي مقال نشرته صحيفة صن داي تايمز، أوضحت ريفز أن بريطانيا تأثرت بشكل مباشر بتداعيات النزاع، خاصة مع استمرار إغلاق مضيق هرمز أحد أهم الممرات الحيوية لأسواق النفط العالمية. وأعربت عن استيائها من غياب خطة واضحة من جانب

مخاطر متزايدة تضغط على سوق الائتمان الخاص في أمريكا

طلبات استرداد الأموال وارتفاع المخاوف بشأن جودة الأصول الممولة، خصوصاً في ظل القلق من تأثيرات الذكاء الاصطناعي على بعض الشركات المقترضة، لا سيما في قطاع البرمجيات.

ويضم المؤشر 25 كياناً مالياً في أمريكا الشمالية، تشمل بنوكاً وشركات تأمين وصناديق استثمار عقاري وشركات تطوير أعمال، في خطوة تمنح المستثمرين وسيلة مباشرة نسبياً للتحوط من مخاطر الائتمان الخاص.

ومن المقرر أن تبدأ بنوك كبرى، من بينها بنك أوف أمريكا وباركليز ودويتشه بنك وغولدمان ساكس، في تسويق هذه المشتقات، ما يعكس تنامي اهتمام الأسواق بابتكار أدوات جديدة للتعامل مع المخاطر المتزايدة في هذا القطاع، حسب ما نقلته "WSJ" عن مصادر.

والذكاء الصناعي، التي بدأت أيضاً، بسبب الأزمات الأخيرة وما قبلها، تشهد ابتعاداً من المستثمرين عنها، أو على الأقل لم يعد الحافز نفسه موجوداً بالعائدات كما كان في السابق، بالنظر إلى المدى الطويل.

وأشار قنص إلى أن تلك المشكلات المرتبطة بهذا السوق يضاعف حدتها ما يحدث حالياً على مستوى التقلبات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين الاقتصادي، تشكل عاملاً شديداً الأهمية.

وكانت «وول ستريت» أطلقت أداة مالية جديدة تتيح للمستثمرين المراهنة ضد سوق الائتمان الخاص، عبر مؤشر جديد لمقايضات التخلف عن السداد "CDS" يحمل اسم "CDX Financials" ويرتبط بشركات ومؤسسات تنشط في هذا القطاع.

ويأتي إطلاق مؤشر "CDX Financials" في وقت يواجه فيه الائتمان الخاص ضغوطاً متزايدة، مع تسارع

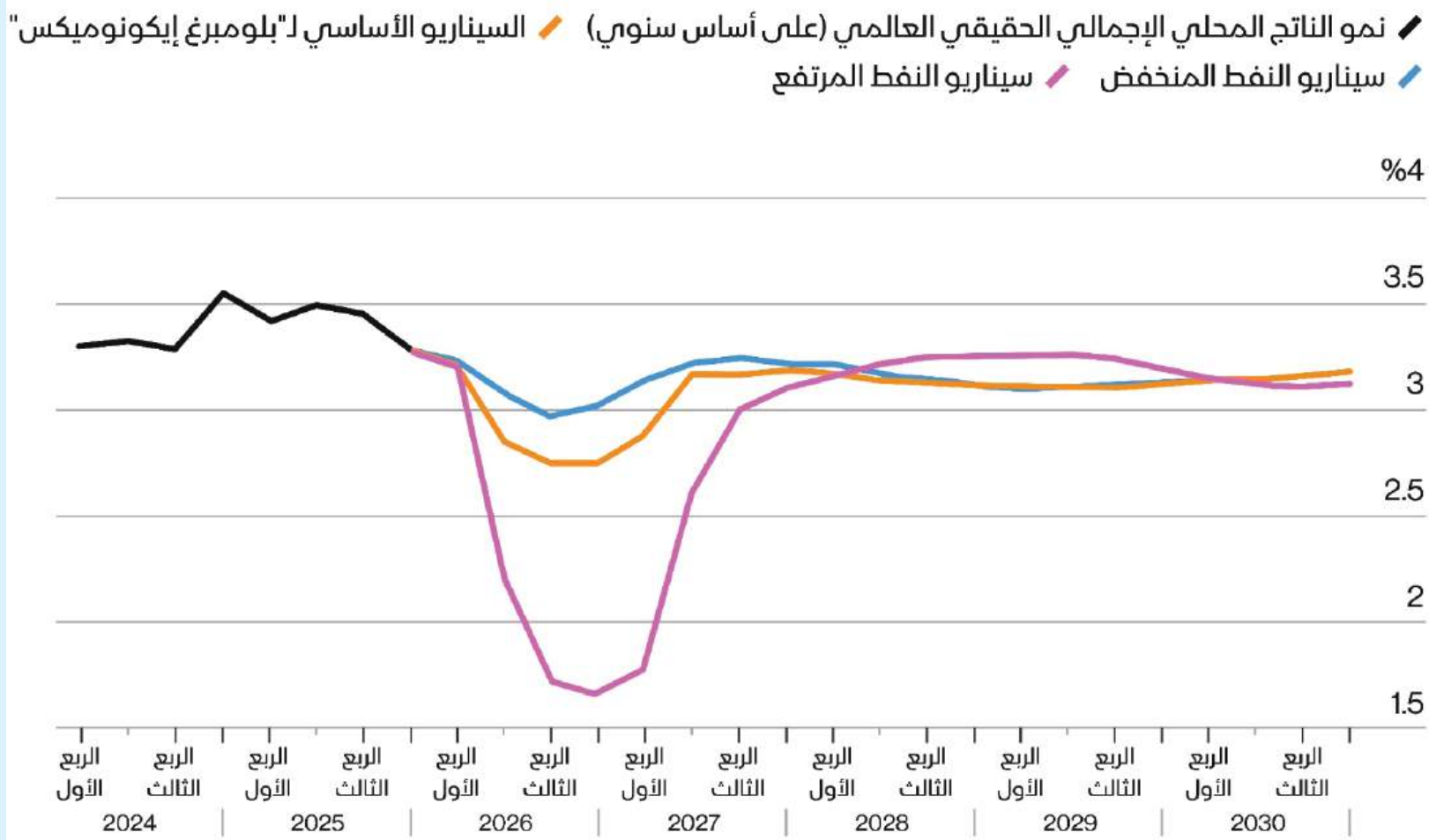
فيما أعلنت «وول ستريت» عن إطلاق أداة مالية جديدة تتيح للمستثمرين المراهنة ضد سوق الائتمان الخاص، قال الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد بجامعة قطر، جلال قنص، إن هذا السوق غير خاضع للرقابة، بمعنى أنه لا توجد إفصاحات أو قرارات تنظيمية له، وهذا يعطي نوعاً من عدم الشفافية، وهذا جزء من الخطورة المرتبطة به.

وأوضح قنص في مقابلة مع «العربية Business»، أنه على الرغم من أن حجم هذا القطاع الخاص، الذي يتحدث البعض عن أنه يبلغ 1.8 تريليون دولار، وقد يبدو غير كبير، فإن الترابطات والتكامل داخل الاقتصاد والسوق المالية كبيرة جداً. بمعنى أنه لا يمكن النظر إلى الأمور بشكل مستقل، خصوصاً مع دخول البنوك الكبرى وغيرها من الأطراف.

وتابع: الائتمان الخاص مرتبط بقطاعات التكنولوجيا

توقعات بتباطؤ النمو العالمي إلى 2.9% في 2026 ارتفاع التضخم إلى 4.2% مع فجوة تتجاوز تريليون دولار

توقعات تأثير الحرب على النمو العالمي



ملاحظة: تعكس الأرقام العالمية متوسطاً مرجحاً بتعادل القوة الشرائية لتوقعات أكثر من 30 اقتصاداً. المصدر: «بلومبرغ إيكونوميكس»

Bloomberg

أدى وقف إطلاق نار هش في إيران إلى بقاء أسعار النفط تحوم دون 100 دولار للبرميل، بينما تُقِيم الأسواق احتمالات السلام أو إعادة التصعيد. ويقع السيناريو الأساسي لدى «بلومبرغ إيكونوميكس» المتمثل في استمرار صراع أقل حدة في مكان ما بين هذين الاحتمالين.

التأثير على الاقتصاد العالمي يتمثل في نمو أبطأ عند 2.9% في 2026، انخفاضاً من 3.4% العام الماضي. وقد يبلغ التضخم العالمي، الذي يتسارع بالفعل، ذروته عند نحو 4.2% في الربع الرابع، ارتفاعاً من 3.1% في نهاية العام الماضي.

ونرى أن البنوك المركزية ستبقي أسعار الفائدة دون تغيير في الربع الثاني قبل استئناف خفضها. كما نستعرض سيناريو سلبياً يصل فيه النفط إلى 170 دولاراً، وسيناريو إيجابياً يعود فيه إلى 65 دولاراً. وبالنسبة للاقتصاد العالمي في 2026، فإن الفارق بين الاثنين يزيد على تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي.

بداية تأثير حرب إيران على النمو العالمي

يُشير المؤشر إلى أن الحرب تثقل كاهل النمو العالمي. ويبدو أن الاقتصاد العالمي قد تباطأ بشكل حاد في مارس، بعد أن أطلقت الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب مع إيران. ويشير متتبع النمو العالمي لدى «بلومبرغ إيكونوميكس» إلى انعكاس حاد، بعد تراكم الزخم في بداية العام.

يستخدم هذا المتتبع خوارزمية تعلم آلي لاستخلاص إشارات من بيانات 18 اقتصاداً متقدماً وناشئاً، ويقدم قراءة مبكرة للناتج، بالاعتماد على استطلاعات الأعمال بعد أيام قليلة من نهاية الشهر.

أما بشأن التضخم، فُتُظهِر القراءات المبكرة من أوروبا ومنتتبع البيانات الضخمة لدينا للولايات المتحدة تسارعاً حاداً في ارتفاع الأسعار، مع كون تكاليف الوقود المحرك الرئيسي.

تباطؤ النمو العالمي لأدنى مستوى منذ كورونا

تأثير الحرب على النمو معقد. فبشكل عام، تُعد أسعار النفط المرتفعة خيراً جيداً للمنتجين مثل الولايات المتحدة وروسيا والسعودية. لكن ذلك يفترض قدرتهم على إيصال نفطهم إلى الأسواق، وهو ما يمثل مشكلة للسعودية ودول خليجية أخرى. أما المستهلكون مثل الاتحاد الأوروبي والصين والهند فهم من يدفعون الثمن.

وفي السيناريو الأساسي، يتباطأ النمو العالمي إلى 2.9% في 2026 من 3.4% في 2025، وهو الأضعف منذ 2020. ويُعد الإنفاق على الذكاء الاصطناعي عاملاً إيجابياً يُعوض تكاليف الحرب.

إذا تصاعدت الحرب وارتفعت أسعار النفط، فإن الضربة للنمو العالمي تتعمق، إذ سنرى الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنسبة 2.2% فقط. وإذا صمد وقف إطلاق النار وعادت أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الحرب، فإن توقعاتنا ترتفع إلى 3.1%. ويزيد الفارق بين أفضل وأسوأ

السيناريوهات قليلاً على تريليون دولار، أي ما يقارب الناتج السنوي لسويسرا. تُظهر التوقعات أن الحرب تؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي، مع تباين حاد في الأداء حسب مسار أسعار النفط بين سيناريوهات التصعيد والتهدئة - «بلومبرغ إيكونوميكس»

التضخم العالمي مرشح للارتفاع مع صدمة النفط الإيرانية

تنتقل أسعار النفط المرتفعة مباشرة إلى تكاليف البنزين، كما تعزز بشكل غير مباشر أسعار الخدمات اللوجستية والبلاستيك والأسمدة ومدخلات أخرى ضمن أسعار المستهلك. أصبحت التأثيرات المبكرة للحرب واضحة بالفعل. فقد قفزت قراءات مؤشر أسعار المستهلك في مارس في أوروبا. ويشير مشروع البيانات الضخمة لدينا لمؤشر الأسعار في الولايات المتحدة إلى ارتفاع إلى نحو 3.3% من 2.4% في فبراير.

في السيناريو الأساسي، نرى أن التضخم العالمي يصل إلى 4.2% في الربع الرابع، ارتفاعاً من 3.1% في نهاية 2025.

في سيناريو التصعيد، تبلغ زيادات الأسعار ذروتها عند 5.4% في الربع الرابع، وهو الأعلى منذ منتصف 2024. أما في سيناريو وقف إطلاق النار، فيصل الارتفاع إلى 3.7%، أي أقرب إلى موجة مؤقتة ضمن مسار تراجع التضخم، وليس انقطاعاً في الاتجاه.

ترقب البنوك المركزية لصدمة النفط

سيعكس رد البنوك المركزية على صدمة حرب إيران توازن المخاطر بين التضخم والتوظيف، ومدى القلق بشأن توقعات التضخم، وفي بعض الحالات،

الديناميكيات السياسية.

في السيناريو الأساسي، يستقر معدل الفائدة العالمي عند نحو 5% في الربع الثاني، قبل أن ينخفض تدريجياً إلى 4.7% بنهاية العام.

أما في سيناريو التصعيد، تدفع صدمة تضخمية أكبر المعدل إلى 5.3% في الربع الرابع. وفي سيناريو وقف إطلاق النار، تستمر التخفيضات وينتهي العام عند 4.6%.

من بين الاقتصادات الكبرى: يميل الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض الفائدة، مدعوماً باستقرار الأسعار الأساسية. وقد يضطر بنك إنجلترا إلى رفعها بسبب التضخم المرتفع. ومن المرجح أن يواجه البنك المركزي الأوروبي ضغوطاً للتشديد، لكن الاستجابة ستكون محدودة. أما بنك اليابان، فتتمثل الحرب فرصة لمواصلة رفع الفائدة تدريجياً.

اعتماد نمو أمريكا على الذكاء الاصطناعي والنفط

كنا نتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي فوق مستواه المحتمل في 2026، مدفوعاً باستثمارات الذكاء الاصطناعي والتحفيز المالي، مع اقتراب التضخم من هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%. ثم جاءت صدمة حرب إيران.

في السيناريو الأساسي الجديد، تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى خفض نمو 2026 بمقدار 0.5 نقطة مئوية إلى 1.8%، بما يتماشى مع الاتجاه طويل الأجل. وستضغط أسعار البنزين المرتفعة وتشديد الأوضاع المالية على النشاط.

وسيعوّض ذلك جزئياً من خلال عوائد ضريبية أعلى هذا العام، وزيادة الاستثمارات من منتجي النفط، وارتفاع الإنفاق الدفاعي. ويزيد وقف إطلاق النار في 7 أبريل من احتمالات تحقيق نمو

أعلى من الاتجاه في 2026 في حال استمراره.

سيرتفع التضخم على المدى القريب، قبل أن يتباطأ في 2027 بسبب تأثيرات الأساس. وسيبقى الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير حتى يصل معدل البطالة إلى 4.8% في الربع الرابع من 2026، ونتوقع حينها تطبيق خفضاً بمقدار 50 نقطة أساس، يتبعه 75 نقطة أساس إضافية في 2027.

تباطؤ نمو منطقة اليورو بفعل الطاقة والرسوم

تُعاد صياغة آفاق منطقة اليورو بفعل ارتفاع أسعار السلع، مما يزيد الضغوط الناتجة عن الرسوم الأمريكية المرتفعة التي كانت تضغط بالفعل على النشاط. في السيناريو الأساسي، الذي يفترض أن أسعار النفط قرب 105 دولاراً للبرميل في الربع الثاني من 2026 قبل أن تتراجع نحو 85 دولاراً بنهاية العام، يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.7% في 2026 من 1.4% في 2025. ويقارن ذلك بتوقع ما قبل الحرب البالغ 1.0% لعام 2026. ومن شأن تراجع أسعار النفط أن يدعم تعافياً في النمو إلى 1.0% في 2027. وسيؤدي وقف إطلاق نار دائم إلى بدء التعافي في وقت أبكر.

وقد تدفع صدمة السلع هذه التضخم العام إلى 2.9% في 2026 من 2.1% في 2025، قبل أن تدفع تأثيرات الأساس إلى انخفاضه إلى 1.9% في 2027. ومن شأن انتقال محدود إلى التضخم الأساسي أن يُبقيه منخفضاً عند 1.9% في كل من 2026 و2027. واستجابة لذلك، قد يرفع البنك المركزي الأوروبي الفائدة مرة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس في يونيو 2026.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox
YOUR BODY



Relax
YOUR MIND



Boost
IMMUNITY



Recover
FASTER



Strengthen
YOUR HEART



Renew
YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

البيتكوين تتخلى عن مكاسبها وتهبط 2%

تخلت عملة البيتكوين الرقمية عن مكاسبها الأخيرة التي جنتها خلال عطلة نهاية الأسبوع، وتتداول أمس الأحد على هبوط بنحو 2% بعدما أعلنت الولايات المتحدة وإيران انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق، ما أثار مخاوف بشأن مصير التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وهبطت أكبر عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية دون 71500 دولار في الساعة 9:03 صباحاً بتوقيت غرينتش، بعدما لامست 73800 دولار أمس السبت، مسجلة أعلى مستوياتها في نحو شهر.

ويعكس هذا التذبذب السريع حساسية السوق الرقمية تجاه الأحداث الجيوسياسية والتغيرات في شهية المخاطرة العالمية. وجاء هذا التراجع بالتزامن مع إعلان الولايات المتحدة وإيران انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق، وهو ما أعاد إلى الواجهة مخاوف المستثمرين بشأن احتمالية تصاعد التوترات في المنطقة، وانعكاساتها المحتملة على أسواق الطاقة والأصول عالية المخاطر، وفي مقدمتها العملات المشفرة. وتعد البيتكوين في العادة من الأصول التي تشهد تذبذباً حاداً خلال فترات عدم اليقين السياسي والاقتصادي، إذ تتأرجح بين كونها ملاذاً بديلاً في بعض الأحيان، وأصلاً عالي المخاطر يتعرض لعمليات بيع سريعة عند ارتفاع القلق في الأسواق. وفي الحالة الحالية، يبدو أن الجانب الثاني هو الأكثر تأثيراً على حركة التداول.

كما يراقب المستثمرون من كثر تطورات الملف الإيراني، خاصة مع غياب أي إشارات واضحة حول مسار المفاوضات المقبلة، ما يزيد من حالة الترقب في الأسواق الرقمية، ويدفع المتعاملين إلى تقليص مراكز المخاطرة لحين اتضاح الرؤية. وفي ظل هذه الأجواء، تبقى حركة البيتكوين مرهونة بشكل كبير بتطورات المشهد الجيوسياسي، إلى جانب توجهات السيولة العالمية، ومدى استمرار شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية التقلب، والتي تتأثر سريعاً بأي صدمات سياسية أو اقتصادية مفاجئة.

الاقتصادية ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf